

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤١١٨

المعقودة يوم الخميس، ٢٣ آذار/ مارس ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠، نيويورك

الرئيس:	السيد تشودري	(بنغلاديش)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	الأرجنتين	السيد كبغلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	السيد وارد
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد لفيت
	كندا	السيد فاولر
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السيد هريسون
	ناميبيا	السيدة أشيبالا - موسفي
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سودربرغ

جدول الأعمال

صون السلام والأمن وبناء السلام بعد انتهاء الصراع

تقرير الأمين العام عن دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم (S/2000/101)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن وبناء السلام بعد انتهاء الصراع

تقرير الأمين العام عن دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم (S/2000/101)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي البحرين والبرتغال والجزائر وجنوب أفريقيا وسنغافورة وكوستاريكا وكرواتيا ومصر ومنغوليا والنرويج ونيوزيلندا واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد بوعلاي (البحرين)، السيد بريتو (البرتغال)، السيد باعلي (الجزائر)، السيد كومالو (جنوب أفريقيا)، السيد محبوباني (سنغافورة)، السيد سيمونوفيتش (كرواتيا)، السيد نيهوس (كوستاريكا)، السيد أبو الغيط (مصر)، السيد أنخسيخان (منغوليا)، السيد كولبي (النرويج)، السيد باولس (نيوزيلندا)، السيد تاكاسو (اليابان)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم (S/2000/101).

يسعدني كثيرا أن أدعو الأمين العام إلى الإدلاء ببيانه.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم، سيدي، وإلى أعضاء مجلس الأمن، على قراركم بعقد جلسة اليوم.

يدرك المجلس تماما أن حفظ السلام اليوم لا يشبه طابعه الأصلي. فالكثير من عمليات حفظ السلام لا تسعى إلى إحلال الاستقرار في مناطق الصراع فحسب، ولكن أيضا إلى معالجة الأسباب الأساسية للصراع. وهذا يعني معالجة طائفة واسعة من الاحتياجات، تتراوح من الاحتياجات السياسية إلى الاجتماعية والاقتصادية. وفي العديد من حالات الصراع تشكّل عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لب هذه الجهود.

وبعد هذا، اسمحوا لي في البداية أن أركّز على أنه لا يمكن لأي جهود نبذلها أن تكون بديلا عن توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف لكي تلتزم بالسلام. ومع ذلك، فإن نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة كثيرا ما أسهم إسهاما حاسما، وعلى الأقل في تهيئة بيئة يمكن أن تنجح فيها هذه العملية.

إننا نجتمع هنا اليوم لأننا متحدون في إرادتنا الرامية إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بدور فعال في مساعدة المجتمعات على مواجهة الاحتياجات المعقّدة المتمثلة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويحدوني الأمل في أن تقود مناقشة اليوم إلى تجديد تصميمنا على أن نوفر لعمليات حفظ السلام التي تدعم هذه المهام ما تحتاجه من الولايات والموارد. وسأتطرق بإيجاز إلى بعض القضايا الكبيرة المتعلقة بهذه العملية، ولكني أحث المجلس على أن يستعرض بعناية تقريري الذي يشمل التحديات القائمة في هذا المجال بصورة أوسع.

إذا أريد لعمليات حفظ السلام أن تدعم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بفعالية، فمن الضروري أن تدرج الأحكام المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أي اتفاق للسلام يتم التوصل إليه. وتقريري المعروض على المجلس يقترح أنه ينبغي، حيثما كان ذلك ملائما، أن تقرر الترتيبات المتعلقة بالتخلص من الأسلحة والذخائر كجزء من مفاوضات

السلام، حتى لا تصبح لاحقا مسألة التصرف بالأسلحة والذخيرة المجمعة حجر عثرة.

وبالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن العملية التي تهدف إلى معالجة مسألة التسريح قد تتطلب قدرة ردع كبيرة ينبغي أن توفر في مرحلة مبكرة من نشر العملية.

ومن الضروري في كثير من الأحيان النظر في مسائل الأسلحة في سياق إقليمي. والشروط الأساسية لنجاح النهج الإقليمي تشمل اتخاذ قرارات ثنائية لتشاطر المعلومات الاستخبارية وغيرها من المعلومات، والتعاون بين المنظمات الإقليمية ذات الصلة واستمرار الدعم من مجلس الأمن.

والاستجابة للتحدي المتمثل في الاتجار بالأسلحة قد تتطلب أيضا التركيز على التدفقات المالية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بكيفية حصول قادة الفصائل على أموالهم، وأين يحتفظون بها وكيف ينفقونها.

وعلى الرغم من أن المسؤولية الأساسية عن إعادة الإدماج تقع خارج نطاق حفظ السلام، أعتقد أن عمليات حفظ السلام يمكن أن تلعب دورا رئيسيا في هذا العنصر الهام من إعادة التعمير فيما بعد الصراع. وعلى وجه الخصوص، يمكن لعمليات حفظ السلام أن تساعد على ضمان أن تنظر جميع الفصائل إلى العملية السياسية كعملية يمكن لها أن تأمل في المنافسة فيها بصورة معقولة، وباعتبارها توفر بديلا عادلا ومشروعا عن العنف.

ولكن، لكي ننجح في مواجهة هذا التحدي الرئيسي، نحتاج إلى توسيع نطاق الأدوات المتاحة لعمليات حفظ السلام. ونحتاج، بوجه خاص، إلى مواصلة وتعزيز تركيزنا الخاص على احتياجات الجنود الأطفال. ويعني ذلك متابعة آخر مناقشاتنا بأن تشمل في اثنتين من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مستشارا لحماية الأطفال يمكن أن يحدد الشواغل المتعلقة بالأطفال في مراحل التخطيط ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ونحتاج أيضا إلى أن نرى مجلس الأمن يتخذ نهجا أكثر مرونة تجاه استخدام الأنصبة المقررة من التمويل للعناصر الحاسمة من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حتى يمكن للعملية أن تمضي قُدما، حتى أثناء تعبئة التمويل من خلال الموارد التطوعية. وتشمل هذه العناصر تدمير الأسلحة، وتوفير الأموال اللازمة للبدء بالمشاريع والتدابير ذات الأثر السريع للجنود الأطفال، بما في ذلك الجنود الفتيات.

أخيرا، نحتاج إلى تحسين قدرتنا على معرفة أماكن وجود الخبراء والمدربين المتمرسين في مجال نزع السلاح بغرض الخدمة في عمليات حفظ السلام في الميدان. وقد عملت إدارة عمليات حفظ السلام في السنة الماضية على إعداد مواد للتدريب في هذا المجال لتستخدمها الدول الأعضاء، وستواصل هذه الجهود.

وتشمل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام اليوم مجموعة كبيرة من الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة في أنشطة نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، بما في ذلك البنك الدولي. ومع ذلك، فإننا نحتاج أيضا أكثر فأكثر إلى التطلع إلى ما هو أبعد من منظومة الأمم المتحدة. وبوسع المنظمات الإقليمية فضلا عن المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية أن تسهم في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم، وبوسعها، مثلما شاهدنا في كوسوفو مؤخرا، أن تساعد في إعادة بناء البنية التحتية الاجتماعية والسياسية التي تسمح بإعادة الإدماج.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بحث المجلس على النظر إلى عمليات نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بوصفها جزءا واحدا من النهج المتعدد الأجزاء الذي يلزمنا إذا أردنا أن نحرز النجاح في حفظ السلام في القرن الحادي والعشرين.

ولا بد لنا أيضا من أن نجدد الجهود التي نبذلها في المجال السياسي حيث يسعنا أن نفعل المزيد لمعالجة الاختلافات سلميا عن طريق حكم القانون؛ وفي المجال العسكري والأمني حيث يسعنا أن نفعل المزيد لمساعدة الفصائل المسلحة على التحول إلى منظمات مدنية؛ وفي المجال الإنساني، حيث يسعنا أن نفعل المزيد للتخفيف من معاناة المدنيين بوصفهم الضحايا الأول للحرب وآخر المستفيدين من السلام؛ وفي المجال الاجتماعي - الاقتصادي، حيث يسعنا أن نفعل المزيد من أجل ربط الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع بالمساعدة لتحقيق التنمية الدائمة.

ولا يسع المجتمع الدولي أن يسهم إسهاما مفيدا في نجاح هذا العامل الهام لبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع إلا ضمن هذا الإطار العريض.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أولا، أود أن أشكركم وأن أشكر وفد بنغلاديش على عقد هذه الجلسة بشأن مسألة هامة، وأن أعرب عن تقديري للأمين العام كوفي عنان على بيانه. وأتوجه أيضا بالشكر إلى وفد ماليزيا على الجهود التي بذلها في تعزيز وعي مجلس الأمن لمسألة نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بيئة لحفظ السلام.

لقد أظهرت الوقائع والتجارب في السنوات الماضية أن عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم أصبحت عنصرا يكتسب أهمية متزايدة من عناصر أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع؛ وأن نزع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم حظي على نحو خاص باهتمام واسع النطاق. فالأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام حاليا في كوسوفو، وتيمور الشرقية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وأماكن أخرى تـُعنى جميعها، بدرجات متفاوتة بنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وهذا يسلط الضوء على أهمية مناقشتنا في مجلس الأمن اليوم.

ونحن نشكر الأمين العام على تقريره الشامل والغني بالمعلومات عن هذه المسألة، ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإدلاء بالملاحظات التالية.

أولا، إن مجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين ينبغي أن يولي الأهمية الواجبة لمسألة نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتوفير التوجيه للعمل في هذا الميدان. ونحن نؤيد الرأي القائل إن عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم ينبغي أن تدخل في اتفاقات السلام ذات الصلة منذ البداية، مع التخطيط لكل صراع على حدة، وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تحدد بوضوح المسؤوليات الملقاة على عاتق الأطراف المعنية والأمم المتحدة، كما يجب تحديد الموارد المالية أيضا. وفي هذا الصدد، ولأن هذه العملية تنطوي على عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية وغيرها، ينبغي للأمم المتحدة أن تصغي بعناية إلى آراء جميع الأطراف المعنية وأن تحترمها، ولا سيما الحكومات المعنية، والسعي إلى الحصول على دعمها وتعاونها، بغية تهيئة أساس لتنفيذ البرامج بطريقة سلسة.

وثانيا، بدون وجود بيئة آمنة ومستقرة نسبيا، يكون من المستحيل على الأمم المتحدة أن تنفذ برامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بالتنسيق مع البلدان والأطراف المعنية. وبدون وجود ضمانات أمنية، لن يسلم المقاتلون السابقون أسلحتهم طوعا، وفي هذه الحالة سيكون من المتعذر تنفيذ عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. لذلك، ينبغي للأطراف المتصارعة أن تظهر الإرادة السياسية لتنفيذ هذه العملية، وتنفيذ وقف إطلاق النار. وفي الوقت نفسه، ينبغي إنشاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أسرع وقت ممكن بغية المساعدة على استقرار الحالة على الأرض. فعملية حفظ السلام الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمر بمرحلة حرجة للغاية، وهي تستدعي بذل جهود متضافرة من جميع الأطراف المتصارعة والأمم المتحدة. وإلا لن تـُنفذ في المستقبل المنظور عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ولن يكون بالإمكان التنفيذ الكامل لاتفاق السلام.

وثالثا، لدى تنفيذ برامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، لا بد للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يظل محايدا وأن يبقى موضوعيا في تصرفه، وأن يمكّن جميع المقاتلين السابقين من إدماجهم كليا في المجتمع أو تجنيدهم في القوات الوطنية النظامية وفقا لاتفاقات السلام ذات الصلة. ووجود قوات مسلحة غير قانونية في أي شكل أمر لا يمكن السماح به، لئلا تظهر من جديد العوامل المزعزعة للاستقرار. فبالنسبة لكوسوفو، قوة كوسوفو موجودة منذ عدة أشهر، بيد أن الحالة لا تزال مضطربة وهشة، وتتخللها أعمال عنف. لذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يتابع عن كثب عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في كوسوفو والاتعاظ بتجارب ودروس سابقة. ومن شأن ذلك أن يعزز تفهمنا العميق لما يناقش هنا اليوم.

ورابعا، فإن التدفقات غير المشروعة للأسلحة تجعل من الصعوبة بمكان تنفيذ عمليات نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بصورة فعالة، أو تضعف الإنجازات التي تحققها. وينبغي للأطراف المعنية

إذن كبح هذه التدفقات. والأهم من ذلك، ينبغي لآليات مجلس الأمن المعمول بها فيما يتعلق بفرض الحظر على الأسلحة أن تُنفذ تنفيذا صارما. ومجموعة المبادئ التوجيهية بشأن جمع الأسلحة والتخلص منها ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وهي المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في نيسان/أبريل ١٩٩٩ ينبغي الامتثال لها وتنفيذها، وينبغي اعتبارها أساسا للدراسات المستقبلية التي تجريها هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن هذه المسألة.

وخامسا، فإن مسألة نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم مسألة معقدة جدا، وهي تُعنى بمختلف الميادين والقطاعات. ونحن نؤيد اقتراح الأمين العام الوارد في تقريره ومفاده أن التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات ذات الصلة ينبغي تعزيزهما. ومسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا تقتصر على مجلس الأمن من منظور صون السلم والأمن فحسب؛ ولكن تتطلب أيضا مشاركة وتنسيقا من جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وتبادل المعلومات والاتصالات فيما بينها. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان ضمان توفير الموارد الكافية. ونحن ندعو المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى تقديم الإسهامات والمخصصات الضرورية لنزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بيئة لحفظ السلام. ونعتقد أنه ينبغي إيلاء النظر الجاد في الاقتراح الذي يتضمنه تقرير الأمين العام ومفاده أن تنسيق التبرعات والاشتراكات ينبغي تعزيزه بتقديم الدعم المالي.

ويتقدم الأمين العام في تقريره بعدة اقتراحات هامة تتطلب دراسة كاملة من مجلس الأمن والهيئات الأخرى ذات الصلة.

ونأمل أن تتمكن المناقشات الجارية اليوم من تحقيق الفائدة لمجلس الأمن وغيره من الوكالات ذات الصلة في استعراضها للدروس والخبرات السابقة وفي تحسين عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عمليات الأمم المتحدة الحالية لحفظ السلام أو في عمليات بناء السلام فيما بعد انتهاء الصراع، فضلا عن العمليات التي سيصرح بها في المستقبل. ويؤيد الوفد الصيني اعتماد مشروع البيان الرئاسي.

وتنبغي المعالجة الشاملة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهي العملية التي تنطوي على جوانب اقتصادية واجتماعية وغير ذلك من الجوانب، كما ذكر البيان الرئاسي. وأود أن أكرر التأكيد هنا على أن المجتمع الدولي يتعيَّن عليه أن يزيد من مساعدته الطويلة الأمد لتنمية البلدان المعنية، ولا سيما البلدان الأفريقية، حتى يساعدهما في تنمية اقتصاداتها والقضاء على الأسباب الجذرية للصراعات. وذلك وحده هو الكفيل بتعزيز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

السيد غاتلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يشعر وفد الاتحاد الروسي بالامتنان للأمين العام على تقريره الشامل بشأن دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ونحن ممتنون له أيضا على البيان الذي أدلى به في المجلس اليوم.

ونحن نتفق مع جوهر ما خلص إليه التقرير وهو أن هذه العملية ذات أهمية فائقة بالنسبة لتسوية الصراعات على المدى البعيد، كما نتفق مع الرأي القائل بأن مفتاح نجاح هذه العملية يكمن في توافر الإرادة السياسية من جانب الأطراف في الصراع على التوصل إلى تسوية سلمية. وفي ضوء ذلك، تؤيد روسيا مزيدا من التعزيز لدور الأمم المتحدة في الاضطلاع بالمهام المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ويرى الوفد الروسي أن بلوغ تلك الأهداف يتطلب اتخاذ نهج شامل فيما يتعلق بتنسيق العمل الذي تقوم به هيئات الأمم المتحدة. وفي اعتقادنا أنه ينبغي إيلاء دور قيادي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة وبرامج الأمم المتحدة أثناء الفترة التي يجري فيها بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ولكن، نظرا لأن مهمة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مهمة شاملة فإن تنفيذها يمكن أن يتم في مرحلتي حفظ السلام وبناء السلام. ونرى أن قيام مجلس الأمن بإنشاء بعثات متابعة يمكن أن تشتمل ولاياتها على مهام نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أمر له ما يبرره في الحالات التي تتطلب ذلك. والأمر البالغ الأهمية هنا أن نكون محددين للغاية في تعريف هذه المهام في ولايات العمليات، مثلما هو ضروري أيضا أن نحدد وظائف الأجهزة التي تشارك في التسوية.

وقد بيَّنت التجربة أن فعالية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تعتمد اعتمادا مباشرا على مدى ما تحظى به من دعم من الأطراف المشتركة مباشرة في الصراع. وغالبا ما تفشل محاولات استعمال القوة في تسوية المشاكل - كما حدث في حالة الصومال، على سبيل المثال. ونحن نتفق، في هذا السياق مع رأي الأمين العام القائل بأن أفضل سبيل لضمان توفير الأساس القانوني لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يتمثل في إدراج شروط مناسبة في اتفاقات وقف إطلاق النار، وإنه من المستصوب، عندما تكون هذه الاتفاقات قيد التفاوض، إشراك خبراء دوليين في المراحل الأولى من المحادثات.

ومن الواضح أن استيعاب دروس التجارب الماضية، بما في ذلك التجارب السلبية، يشكل عنصرا هاما من عناصر نجاح نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج - بل وفي كل ما يتعلق بعمليات حفظ السلام. وخلال تدريب الأفراد المحليين المشاركين في حفظ السلام، ينبغي أن تخضع أساليب تنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي أثبتت فعاليتها في التطبيق للدراسة، بما في ذلك جوانب العمليات المتصلة بمشكلات محددة ناشئة عن اشتراك النساء والأطفال في الصراع المسلح.

إلا أن القرارات الجيدة غالبا ما تظل حبرا على ورق ولا تنفَّذ على النحو الواجب. وفشل عملية السلام في أنغولا هو المثال المجسم على ذلك، حيث كان نزع سلاح اتحاد يونيتا محض خيال، وهو خطأ قيادة المنظمة في الأساس. وهناك مشكلات خطيرة أيضا قائمة في كوسوفو تتعلق بتسريح جيش تحرير كوسوفو.

إن تنفيذ المهام قيد المناقشة اليوم معناه كقاعدة، أنه يتعيَّن البدء بالقيام بمشروعات أساسية مكلّفة في الغالب، واتخاذ نهج شامل، وضرورة بذل جهود منسقة من جانب المجتمع الدولي. ونحن نرحب بالمشاركة المطردة من جانب البنك الدولي في توفير الدعم التقني والمالي لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبغية تعزيز فعالية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا المجال، من المفيد توسيع مجال الحوار مع المؤسسات المالية الدولية التي يمكن أن تسهم إسهاما أساسيا في الاضطلاع ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج نظرا لما لها من خبرة وما لديها من موارد.

وهناك ارتباط متأصل بين مهمة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من ناحية ومشكلة تفشي انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وعلى الأخص في مناطق الأزمات من ناحية أخرى. وروسيا معنية بتكثيف النضال في مواجهة الانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية، ولا سيما في مناطق الصراعات. وقد أصبح تعزيز فعالية الحظر الذي فرضه مجلس الأمن على الأسلحة من أولويات المجلس الآن. وكما بيَّنت تجربة أنغولا وتجربة عدد آخر من الصراعات فالحظر غير المحكم لن يؤدي إلا إلى زيادة المواجهة العسكرية بين أطراف الصراع وتدمير سلطة مجلس الأمن وسلطة الأمم المتحدة بأسرها.

وأود في الختام أن أؤكد من جديد على أن روسيا تدرك تماما مسؤوليتها بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن وسوف تواصل الإسهام بنشاط وبشكل عملي في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام بجميع جوانبها، بما في ذلك المسائل قيد المناقشة الآن في مجلس الأمن.

السيدة سودربرغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): أحييكم ياسيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة اليوم، ونحن سعداء على الأخص لوجود الأمين العام بيننا. إن الدور الأساسي الذي ينطوي عليه نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل غالبا ما يُغض النظر عنه. إلا أنه عنصر أساسي في كثير من الجهود المبذولة من أجل بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وسوف تساعد جلسة اليوم على ضمان أننا جميعا ما زلنا نشارك الجهود الرامية لبناء السلام - وليس مجرد إيقاف الحروب.

وتبنى جلسة اليوم على الأساس الذي أرسيناه في المناقشة العلنية التي جرت في تموز/يوليه الماضي تحت رئاسة ماليزيا. ونحن نشكر السفير حسمي ووفد ماليزيا مرة أخرى على جهودهما المتواصلة الرامية إلى تركيز اهتمام المجلس على هذه الموضوعات. وستساعد جلسة اليوم على استمرار مشاركة المجلس في هذا الموضوع الهام، وآمل أن نستجيب لدعوة الأمين العام صباح اليوم لمناقشة القضية بعزم متجدد.

ومن الضروري، عند التوصل لاتفاقات سلام، أن تتخذ خطوات للنهوض بعملية انتقال المجتمعات التي مزقتها الحروب من الصراع إلى الحياة الطبيعية. ويكمن مفتاح هذا الانتقال في نزع سلاح المقاتلين السابقين

وتسريحهم وإعادة إدماجهم في نسيج المجتمع المدني. ويبرز تقرير الأمين العام الصادر في ١١ شباط/فبراير هذه النقطة.

وحسبما يوصي الأمين العام في تقريره، فإن قدرة عمليات حفظ السلام على النهوض بأهداف نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المستقبل يمكن تعزيزها بوسائل متعددة، من بينها الإشارة بوضوح إلى برامج نزع السلاح وإعادة الإدماج والتسريح في اتفاقات السلام؛ وضمان الدعم التقني والمالي الكافي لمثل هذه الأنشطة في جميع العمليات؛ وتحسين التنسيق المؤسسي بين هيئات المجتمع الدولي التي تبحث هذه الاحتياجات.

ومن الضروري أن يبرز المجلس أن نجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يتوقف على توافر الإرادة السياسية من جانب الأطراف المشتركة في الصراع لإلزام نفسها بالسلام. ويتطلب نجاح هذه الجهود تعاون جميع السكان والمقاتلين السابقين والمدنيين.

ويمكن للمجتمع الدولي أن يدعم هذه العملية، إلا أنه لا يستطيع توفير الإرادة اللازمة لأن تحقق النجاح في نهاية المطاف. وتتضح هذه النقطة بجلاء في سيراليون، حيث ما زال شك في الالتزام باتفاق السلام من جانب الجبهة الثورية المتحدة، وبخاصة قائدها فوداي سنكوه. ومن المؤشرات الرئيسية عن هذه المشكلة انخفاض عدد ونوعية الأسلحة التي تقدم حتى الآن بموجب برنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم الذي ينفذ حاليا في سيراليون. وفضلا عن ذلك، فإن عدد المقاتلين الذين يتقدمون لنزع سلاحهم وتسريحهم أقل مما يجب. وبالمثل، فإن اندلاع العنف في الكونغو، الذي أقلقنا، والذي ناقشه هذا المجلس أمس، يعطي وزنا للنقطة التي تقول إنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته إن لم تف الأطراف المعنية بالتزاماتها.

وفيما يتعلق بنزع السلاح، فإن الفائض من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في حالات ما بعد انتهاء الصراع كثيرا ما يُغذي تجدد القتال وعمليات قطاع الطرق. وبالتالي يجب أن تتضمن أية عملية للسلام التخلص الفعال من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذخائر، والأفضل تدميرها.

وفضلا عن ذلك، ينبغي للمجلس أن يكون مستعدا للنظر في اتخاذ تدابير للحد من تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الأخرى إلى مناطق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك توقيع الجزاءات إذا كان ذلك لازما وواجبا. وكما أثبت السفير فاولر باقتدار، فإن الإنفاذ الأكثر فعالية للجزاءات المفروضة يمكن أيضا أن يلعب دورا، يتضمن منع تدفق أسلحة جديدة إلى المنطقة. وتتطلع الولايات المتحدة إلى المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الذي يعقد هنا في نيويورك في العام القادم بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وهدف أنشطة التسريح إبعاد المقاتلين السابقين عن المنظمات والهياكل العسكرية في أقرب وقت ممكن، لكي يصبح هؤلاء الأفراد أحرارا في العودة إلى حياتهم بوصفهم مواطنين منتجين، وفي الإسهام في تنمية مجتمعاتهم. وللنهوض بعملية التسريح، يجب تقديم الموارد الكافية والدعم السياسي الواجب إلى عمليات حفظ السلام. وكما يذكر الأمين العام بكل حق، فإن أية بعثة تعتبر قوية من بدايتها لا يحتمل أن تمتحن بالقدر الذي تمتحن به بعثة تعتبر ضعيفة أو غير فعالة.

ونرى أن كثيرا من أعمال إعادة الإدماج منفصل عن أنشطة حفظ السلام التقليدية من نزع سلاح وتسريح. فنزع السلاح والتسريح يقعان في نطاق سلطة مجلس الأمن، وكثيرا ما يكونان جزءا من عمليات حفظ السلام، رغم أنه يجري تنفيذ هذه الأنشطة في بعض الأحيان بالتشاطر بين الوكالات الإنسانية. ومع ذلك، يجب أن تعتبر إعادة الإدماج بناء للسلام بعد انتهاء الصراع، أو نشاطا إنمائيا. وتجري الإشارة في تقرير الأمين العام إلى تعقد أنشطة إعادة الإدماج، وعدد المنظمات والأطراف التي يمكن أن تُسهم في إنجاحها. ونرحب بتحسين التنسيق بين الوكالات المنفذة، بما في ذلك دعم البنك الدولي لإعادة الإدماج في سيراليون، ونلاحظ الحاجة إلى إحراز المزيد من التقدم. ونتفق أيضا مع الأمين العام على أن إدراج المصالح التجارية في جهود السلام يمكن أن يدعم هذه العمليات، ويشجع على استمرار استكشاف الآفاق في هذا المضمار.

ونتفق مع الأمين العام على أنه يمكن أن تكون هناك مشاكل بشأن تحديد تمويل كاف لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وفي ضوء الانفجارات

التي تندلع داخل المجتمعات في الصراعات الدائرة حاليا، فإنه من المهم أن نحقق التوازن الصحيح بين الاسهامات المقدرة والطوعية لمعالجة هذه القضايا.

وتقرير الأمين العام يسلط الضوء على الاحتياجات الخاصة للجنود الأطفال أثناء جميع مراحل نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، بما في ذلك الاحتياجات الخاصة للجنديات نظرا لأدوارهن بوصفهن مقاتلات، ومراسلات، وجاسوسات، وعاملات، ومن رقيق الجنس. ونثني على جهود منظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها للوفاء بهذه الاحتياجات الماسة في العمليات الحالية، وما تعتزم الاضطلاع به في هذا الشأن في البرامج المقبلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويسرني أن أنوه أيضا بالاتفاق الذي جرى التوصل إليه بتوافق الآراء في كانون الثاني/يناير بشأن إضافة بروتوكول اختياري معني بتورط الأطفال في الصراعات المسلحة إلى اتفاقية حقوق الطفل. ويُعالج هذا الاتفاق جوهر مشكلة الجنود الأطفال بتصديه للتجنيد الإجباري ولسلوك المتمردين المسلحين.

وفي مناقشتنا نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، كثيرا ما نغفل الاحتياجات الخاصة بالمقاتلات السابقات. وكما أكد الأمين العام بحق في تقريره، فإن المقاتلات السابقات وأطفالهن يتسمون بالضعف بشكل خاص في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وينبغي لخطط نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن تسعى إلى تقديم المساعدة إلى النساء والفتيات اللاتي يعانين من التعدي الجنسي، أو اللاتي يجبرن على المشاركة في أعمال العنف، أو اللاتي كان عليهن أن يحملن من جعلهن ضحايا، واللاتي يمكن أن يتعرضن لخطر الرفض من جانب مجتمعاتهن المحلية. وإعادة الإدماج المستمرة للمقاتلين السابقين شرط مسبق لمنع نشوب صراعات في المستقبل، وكثيرا ما تستثنى المرأة من هذه العملية. وفي إطار أعم، فإننا نادرا ما ننظر في الدور القوي الذي يمكن للمرأة أن تضطلع به في إعادة الإدماج، وبناء السلام، وحل الصراع. ومشاركة المرأة بوصفها زعيمة، ووسيطة، ومعلمة، يمكن أن يكون لها أثر حاسم على نجاح جهود إعادة الإدماج، ومشاركتها أساسية بالنسبة لصون السلم والأمن.

وختاما، فإن مهمة المجلس في صون السلم والأمن الدوليين تتطلب منا الانتباه الدقيق للقضايا الهامة التي ناقشها اليوم هنا. وإذ تطور الأمم المتحدة طرق وأساليب التصدي لمتطلبات بناء السلام بعد انتهاء الصراع، تزيد قدرتنا على الاضطلاع ببرامج ناجحة وكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأثني عليكم، السيد الرئيس، وعلى زملائنا الآخرين الذي يضطلعون بدور قيادي في هذه القضية. وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل معا على وضع الأفكار والخطط التي ناقشها هنا اليوم موضع التنفيذ.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود أولا أن أعرب عن شكري لوفدكم، السيد الرئيس، على مبادرته بعقد هذه المناقشة. وأود بصفة خاصة أن أشكر الأمين العام على مشاركته الهامة، وعلى تقريره الشامل الممتاز عن دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

وقبل ثمانية أشهر أعربنا عن قلقنا العميق إزاء استمرار مختلف الأطراف أو الفصائل في القتال المسلح في عدد من الصراعات، رغم إبرام اتفاقات السلام من جانب الأطراف المتحاربة، ورغم وجود عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الميدان. ولا نزال نشعر بالانزعاج إزاء هذه الحالة.

وبالمثل، فإننا في تلك المناسبة اعترفنا بأنه يجب ألا ينظر إلى نزع سلاح المقاتلين، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم بوصفها عناصر منفصلة، بل باعتبارها عملية مستمرة، تتضمن جهودا واسعة النطاق ترمي إلى ضمان إرساء السلام، والاستقرار، وتحقيق التنمية.

ولا شك في أن أساس عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التصميم السياسي من جانب الأطراف المعنية، الذي يتطلب مساعدة المجتمع الدولي. وهذه الإرادة السياسية يجب أن تتجسد في اتفاق للسلام يحدد هذه العملية بدقة. ويزود هذا الاتفاق تلك العمليات بولاية واضحة، وييسر إسهام المجتمع الدولي بالخبراء اللازمين والموارد اللازمة.

ويجب ألا يغيب عن وعينا أن أنشطة نزع السلاح التي تضطلع بها عمليات حفظ السلام يمكنها أن تنتفع من التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ويتضح هنا أن التسريح هو العامل الحاسم في كفالة استمرار هذه العملية.

وبالتالي، فإنه من المهم أن نكفل أن تكتمل هذه المرحلة في أقرب وقت ممكن، بحيث تفسح الطريق لمرحلة إعادة الإدماج بغية تهيئة البيئة السياسية والاجتماعية الصالحة.

ولا يسعني إلا أن أؤكد ضرورة الاستجابة إلى احتياجات الأطفال في مناطق الصراع، ووجوب اعطاء حقوقهم الأولوية الواضحة في العمليات التي ترمي إلى إرساء السلام وتعزيزه وحسم الصراع. وأخيرا، فإنه مما لا شك فيه أنه لا غنى عن التنسيق الصحيح للجهود بين مختلف الأطراف المشاركة، وتوفير إمدادات كافية من الأفراد والموارد، ولا سيما الموارد المالية إذا ما كان لعمليات نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم أن تنجح.

ومن الواجب، بصفة خاصة، أن نُعالج قضية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في إطار حفظ السلام، لأن هذه الأنشطة تمثل الخطوة الأولى، بل وربما الخطوة الأساسية، صوب منع نشوب الصراع من جديد، وكفالة السلام الدائم، وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة. والتحدي هائل، ولكن المهمة ذات شأن كبير، والتكلفة البشرية والمالية للصراع من الضخامة بحيث يتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا لمساعدة الشعوب على الخلاص من دوائر العنف التي تعاود الظهور.

إننا نتحرك في الاتجاه الصحيح. وأرجو أن نبذل كل ما في وسعنا. ولنتحرك قدما بعزم. فالنجاح في مقدورنا.

السيدة أشيبالا - موسفي (ناميبيا) (تكلمت بالانكليزية): نضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في الإعراب عن شكرنا وتقديرنا للأمين العام على تقريره. ونرحب أيضا بالملاحظات الاستهلالية التي أدلى بها هذا الصباح، والتي توفر، في رأينا، غذاء لمزيد من التفكير. ونرى أن تقرير الأمين العام عن دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم جاء في أنسب وقت تماما. فهو يأتي في فترة حاسمة جدا نواجه فيها حالات صراع معقدة يتوقف حسمها بصورة ناجحة على طريقة معالجة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

تقرير الأمين العام تقرير شامل وعملي، ونرى الآن أن الأمر متروك لنا حتى ندرس التوصيات الواردة فيه وأن نضع في الاعتبار وجهات النظر التي سبق الإعراب عنها وتلك التي سيُعرب عنها زملاؤنا الآخرون في هذا الاجتماع، حتى نتبيَّن كيفية تطبيقها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولهذا السبب، ستكون ملاحظاتي موجزة جدا.

اسمحوا لي أيضا أن أقول إن الفشل في برنامج لنزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم سيؤدي إلى تكرار الصراع، ويحمل معه انهيارا شاملا للمؤسسات الحاكمة، وتدمير الهياكل الأساسية المادية، ويتسبب في المزيد من تشريد السكان وما يتبع ذلك من معاناة إنسانية هائلة. ومن ثم فإننا نرى أن نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم يشكل جزءا هاما لا يتجزأ من حفظ السلام وبناء السلام.

إن ظاهرة انتشار الفقر المدقع على نطاق واسع وسط الوفرة ينبغي أن تحرك ضمير المجتمع الدولي وإرادته السياسية. فالبلدان التي يعصف بها الصراع، وبخاصة تلك الواقعة في أفريقيا، لا يمكن أن تخرج من صراعاتها الأهلية الطويلة دون مساعدة سخية يقدمها المجتمع الدولي تمكنها من إرساء الأسس لإحلال سلام وانتعاش دائمين وتجنب العودة إلى الصراع.

كذلك فإن من الأهمية بمكان تعزيز المصالحة وإشراك المجتمع المدني وضمان أن تلتزم الأطراف التزاما تاما بحل سلمي للصراع. وواقع الأمر، وكما أشار زملائي الذين تكلموا قبلي، ليس بوسع المجتمع الدولي أن يقدم أي شيء سوى المساعدة، ويجب على الأطراف أن تكون على استعداد لنزع السلاح والالتزام بذلك. بيد أنه في الحالات التي تكون فيها أسباب الصراع ذات بُعد خارجي، فإن من الأهمية بمكان ممارسة الضغط من جانب جميع المعنيين، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على جميع الأطراف حتى تنزع أسلحتها. والأهم من ذلك في رأينا، تحميل زعماء الفصائل المسؤولية عن نزع سلاح مقاتليهم وتسريحهم.

ومع أن لكل حالة من الحالات خصائصها الفريدة، فإن نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم عملية لا يمكن معالجة أي جزء منها بمعزل عن الأجزاء الأخرى. وينبغي تناول جميع المكونات، لأن هذه المكونات

يكمِّل بعضها البعض الآخر. ولذا، ينبغي لدى الموافقة على عمليات حفظ السلام، الترخيص بولايات واضحة، مع تقسيم واضح للمسؤوليات بين مختلف منظمات الأمم المتحدة.

وإن عملية إعادة تأهيل ضحايا الصراع ومعالجتهم من آثار الصدمات النفسية، لا سيما الجنود الأطفال، حظيت بتفصيل مسهب في تقرير الأمين العام، وكان محقا في ذلك. فعملية نزع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم ينبغي أن تحظى باهتمام ذي أولوية ويتعيَّن مراعاة حالة البنات الطفلات. كذلك نرى أنه قد يكون من المفيد بصورة كبيرة النظر بجدية إلى حالة الأطفال والجنود الأطفال ومعالجتها منذ البداية وإدراجها في عملية التفاوض بشأن اتفاقات السلام. وفي هذا الصدد، نرحب ترحيبا كبيرا بإضافة مهمة مستشار يُعنى بحماية الأطفال إلى عمليتي الأمم المتحدة في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أيضا إشراك النساء في برامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، لأن النساء يتضررن بصورة خاصة بالصراع إذ يفقدن في الغالب مَن يدافع عنهن أو يعتني بهن.

وفي هذا السياق، نعتقد أن التوصيات الواردة في منهاج عمل بيجين المعني بالمرأة في الصراعات المسلحة يمكن أن تساعد في توفير مدخلات هامة. وبالمثل، نرى أن شعبة النهوض بالمرأة يجب أن تضطلع بدور هام هنا.

وعمليات إزالة الألغام وإعادة تشكيل هياكل الدولة واستعادة الإنتاج الصناعي والزراعي تُعد ضرورية لاكتمال عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، لا سيما أثناء عملية إعادة الإدماج. ونرى أن مساعدة المجتمع الدولي في هذا المجال تتسم بأهمية حاسمة.

أخيرا، يجب علينا في الواقع أن نستفيد من الدروس المستقاة من عمليات الأمم المتحدة سواء كانت إيجابية أو سلبية. وفي الختام، أود أن أقول إننا نؤيد مشروع البيان الرئاسي.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع المفتوح للمجلس بشأن هذا الموضوع الهام. وكذلك أود أن أشكر الأمين العام على بيانه الهام جدا الذي أدلى به لتوه وعلى تقريره عن دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. إن بيان الأمين العام وتقريره الشامل والحافل جدا بالمعلومات بشأن الموضوع وفَّرا لنا أساسا مفيدا جدا لدراسة الموضوع بتعمق.

ومما يبعث على التشجيع حقا الإشارة إلى أنه تم تقدم كبير منذ ناقشنا هذه المسألة آخر مرة في تموز/ يوليه من العام الماضي، أثناء رئاسة ماليزيا للمجلس. وأعتقد أن التقرير المتعلق بالمبادئ والخطوط التوجيهية بشأن نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، الذي أعدته وحدة الدروس المستقاة في العام الماضي، أصبح جاهزا الآن للإصدار والتوزيع على جميع الدول الأعضاء. ونعتقد أن التقرير بعد إصداره سيسهم مساهمة كبيرة في التنفيذ الأكثر فعالية في الميدان لعملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

منذ أواخر الثمانينات تعلَّمنا أنه لا يمكن إطلاق عمليات حفظ السلام بمعزل عن غيرها. وتدلنا التجربة على أن عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم لا بد من أن تكون جزءا من جهد عام حتى تتكلل عملية السلام بنجاح. فهي توفر صلة بين وقف الأعمال القتالية وإحلال السلم المستدام بإدماج الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في العملية. وعملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم برنامج طويل الأمد سيستمر إلى أن تتم إعادة إدماج المقاتلين السابقين بصورة تامة في التيار الرئيسي للمجتمع على جميع المستويات. وهي عملية كلية تتضمن العديد من الأطراف المؤثرة وتتطلب التعاون الكامل من جانب المجتمع. ولذا فإن من الأهمية بمكان أن تكون جميع أطراف الصراع على وعي كامل بالعملية المعنية وأن تتحلى بالإرادة السياسية للاضطلاع بها.

وكما أشار الأمين العام وبحق في تقريره، فإن عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم يجب ألا ينظر إليها كتتابع بسيط للأحداث. بل إنها ينبغي النظر إليها كعملية مستمرة تتداخل عناصرها فيما بينها ويدعم كل منها العناصر الأخرى بصورة متبادلة. وإن نجاح العملية يتوقف على نجاح كل خطوة من خطواتها. والواضح أن عملية نزع سلاح المقاتلين

وتسريحهم وإعادة إدماجهم يجب أن تبدأ باتخاذ الخطوة الأولى، نزع الأسلحة، وبطبيعة الحال، فإن هذه الخطوة لا يمكن تحقيقها إلا على أساس وقف إطلاق النار في إطار اتفاق للسلام. وإن نزع أسلحة المقاتلين بصورة فعّالة يكون مؤشرا هاما على التقدم نحو بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع وتطبيع حالة الصراع. وعملية التسريح التي تلي ذلك لا يمكن أن تتحقق إلا بالوصول إلى مستوى معيَّن من نزع السلاح، ولا يمكن تحقيق نجاحها إلا بعملية إعادة تأهيل المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع بصورة فعالة. وعملية إدماج المقاتلين السابقين - وهي المرحلة الثالثة - لا يمكن تنفيذها بفعالية إلا في إطار تسوية سياسية شاملة، إذ من الواضح أن المصالحة الوطنية ينبغي أن تضطلع بدور رئيسي فيها.

إن هذه خطوات هامة، لكننا نتفق أيضا مع وجهة النظر القائلة بأنه حتى يكفل النجاح النهائي للعملية، ينبغي أن تدمج عناصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج ليس فقط في ولايات حفظ السلام ولكن أيضا في اتفاقات السلام.

في عدد من الصراعات، يظل القتال المسلح بين مختلف الفصائل مستمرا بالرغم من إبرام اتفاقات سلام ومن وجود بعثات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في الميدان. ولا يزال أحد العوامل الكبرى التي تساهم في ذلك الوضع استمرار توفير كميات كبيرة من الأسلحة، وعلى وجه الخصوص الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وانتشار هذه الأسلحة في مناخ من انعدام الأمن المستمر في حالات ما بعد انتهاء الصراع من الواضح أنه غير موات لعودة السلم بسرعة، ومن المؤكد أنه يطيح بالجهود المبذولة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الشأن، إذا كان لنزع السلاح أن يقام به بشكل فعال، قد يكون من الضروري فرض آلية إقليمية لترصد بشكل حازم أي حظر لتوريد الأسلحة.

ومن المهم بنفس القدر في هذه الممارسة نزع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وبينما يمكن محاسبة الحكومات على استخدام الأطفال كجنود، من الصعب في كثير من الأحيان إحداث تغيير في سلوك مجموعات المتمردين وجعلهم يقرون بأنهم يستخدمون أطفالا. ومما يثير الدهشة أن نعلم أن حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ طفل تحت سن ١٨ يشاركون في الوقت الحالي في صراعات مسلحة في أنحاء العالم. بل إنه مما يعد حتى أكثر إثارة للانزعاج كون هذا الاتجاه الخاص بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة في تزايد. وإلى أن يُعالج هذا الأمر معالجة جادة، فإن الأطفال قد لا يتعرضون لمخاطر بدنية جسيمة فحسب عندما يشاركون في الصراعات المسلحة ولكن يعانون أيضا من نتائج نفسية طويلة الأجل. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن تحية خاصة للعمل الهام والإسهام الكبير الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام بخصوص الأطفال والصراع المسلح، السيد أولارا أوتونو.

من المحتم أن تدمج القضية الخاصة المتعلقة بالجنود الأطفال في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأن يجري الوفاء باحتياجاتهم الخاصة. وفي هذا الشأن، فإن منظمة الأمم المتحدة للطفولة وسائر وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية ذات الخبرة في هذا المجال يمكنها أن تسهم إسهاما هاما في التنفيذ الفعال لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عندما يتعلق الأمر بالأطفال. ونرى أيضا أن دور المرأة، كما أبرزته متكلمتان قبلي، فيما يخص نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ينبغي أيضا أن يعترف به وأن ينعكس بشكل مناسب في التقرير مستقبلا.

إن تثقيف وتدريب حفظة السلام على نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج عنصران هامان للتنفيذ الناجح لهذه الأنشطة في مجالات البعثة. وفي هذا الشأن، أود أن أثني على الأمانة العامة للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص إدارة عمليات حفظ السلام، للتنسيق الناجح للعمل الممتاز الذي تقوم به بعض الدول الأعضاء والمنظمات لصياغة برنامج تدريب وخطة عمل يتعلقان بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونأمل أن تحظى أنشطة التدريب بدعم أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء، بما في ذلك المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

كما هو الحال في جميع برامج وأنشطة الأمم المتحدة، لا يزال التمويل مشكلة في التنفيذ الفعال لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبينما يمكن توقع قلة الدعم على المستوى المحلي، أو انعدامه، لأسباب واضحة، فإن الدعم السخي من جانب المجتمع الدولي حاسم من أجل التنفيذ الفعال لتلك البرامج. ومن الواضح أن هناك حاجة للمزيد من التنسيق في مجال التمويل سواء

وفق أنصبة أو التمويل الطوعي، من أجل المزيد من التنفيذ الفعال لتلك البرامج. ولذلك نحث مختلف أجهزة وهيئات الأمم المتحدة على وضع ترتيبات تفي بمتطلبات تلك البرامج المحددة في مختلف حالات ما بعد انتهاء الصراعات في سياق إعادة تأهيل البلدان المعنية وتعميرها.

ومن الواضح، أن مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أصبحت مكونا هاما، بل لا غنى عنه، في جميع عمليات حفظ السلام المعاصرة التي اعتقد أن على مجلس الأمن تناولها على أساس مستمر. وهذه العملية ليست بالتأكيد غاية في حد ذاتها وإنما يجب أن ينظر إليها باعتبارها هدفا سيساعد على استعادة التطبيع ويسهم في إحلال السلام الدائم. ويعتقد وفد بلدي أنه ينبغي أن يعاد إدماج جميع المقاتلين السابقين عدا الأفراد المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية. لأنه قد لا يكون من الممكن دائما محاكمة مرتكبي تلك الجرائم فور انتهاء الصراع، ومدد التقادم يجب ألا تطبق في حالات جرائم الحرب والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية. وتقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة لا يزال عنصرا أساسيا لتحقيق المصالحة الوطنية التي توفر وحدها أساسا لا غنى عنه لسلام دائم.

بالنظر إلى أهمية الموضوع في سياق عمليات حفظ السلام المعاصرة، يحث وفد بلدي المجلس على مواصلة تناول هذا الموضوع على أساس منتظم، ويتطلع، في هذا الشأن، إلى تقرير آخر من الأمين العام في المستقبل، وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بتنفيذ برامج التدريب على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ومما هو مأمول فيه أن يتناول التقرير أيضا مسألة التمويل الهامة تناولا أعمق، لأنها لا تزال عنصرا حاسما لنجاح البرنامج.

وفي الختام يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما مشروع البيان الذي سنعتمده عند نهاية هذا الاجتماع.

السيد هريسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تُرحب المملكة المتحدة بتقرير الأمين العام. إنه يوفر استعراضا عاما مفيدا لمسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سياق حفظ السلام، ويطرح بعض المقترحات الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على عرضه المفيد للغاية في مناقشة اليوم.

لن أدلي ببيان مفصل بشأن هذا الموضوع اليوم. والممثل الدائم للبرتغال سيدلي ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فيما بعد في هذه المناقشة، وهو يعكس بشكل شامل وجهات نظر المملكة المتحدة بشأن هذا الموضوع.

ومع ذلك، أود أن أبرز مسألتين رئيسيتين من تجربة المملكة المتحدة الأخيرة في نزع السلاح والتسرح وإعادة الإدماج في سيراليون. المسألة الأولى هي أهمية الموارد الكافية. كما يلاحظ الأمين العام، فإن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من الضروري أن تقوم على أساس مالي قوي. ولا يزال البنك الدولي يكافح من أجل حث المانحين على الإسهام في صندوقه الاستئماني من أجل سيراليون. وما لم تتلق مساهمات كبيرة أخرى، فإن أنشطة رئيسية لنزع السلاح والتسريح في سيراليون لن يضطلع بها. وهذا سيعرض للخطر ليس فقط نجاح بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ولكن عملية السلام في مجموعها أيضا.

ونحن نتفق مع الأمين العام على أنه يجب إيلاء مزيد من التفكير لكفالة التمويل الذي يمكن الاعتماد عليه من أجل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونقترح أن يستكشف الأمين العام طائفة من الخيارات التمويلية الممكنة مع الدول الأعضاء المهتمة، والبنك الدولي وغير ذلك من الأطراف، ويقدم المزيد من التوصيات بشأن هذا الموضوع.

النقطة الثانية التي أرغب في ابرازها هي ضرورة التنسيق الملائم بين جميع العناصر الفاعلة المشاركة في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وهذه تشتمل على عدد من العناصر الفاعلة من مختلف المنظمات. وفي سيراليون عدم توافر تنسيق فعال بين العناصر الفاعلة الرئيسية أسفر عن ارتباك، وتأخيرات وسوء فهم. ولذلك فإننا نشجع الأمم المتحدة على توفير إطار منسق حيثما كان ذلك ممكنا.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على عقدكم هذا الاجتماع الهام لمجلس الأمن المكرس لدور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة

إدماجهم في سياق أنشطة حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وعلى وجه الخصوص تلمس الطرق والوسائل الضرورية لكفالة مساعدة العملية لتعزيز فعالية الأنشطة التي ينطوي عليها حفظ السلام وبناء السلام. وأشكر أيضا الأمين العام على البيان الافتتاحي الهام الذي أدلى به صباح اليوم.

إن نظر مجلس الأمن في هذا الأمر مجددا في سياق اختصاصاته في مجال صون السلم والأمن الدوليين يشهد على القلق الذي يشعر به هذا الجهاز بحق إزاء هذه العملية الثلاثية الجوانب، التي هي الآن بُعد رئيسي من أبعاد حفظ السلام وهي نزع سلاح الذين ظلوا حتى وقت قريب يقاتلون في جبهات متعارضة في صراع مسلح، وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

وكما يشير الأمين العام على نحو صائب في تقريره الشامل والمفصل المقدم إلى مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، تسهم هذه العملية الثلاثية بالتأكيد في تدعيم أسس السلم والاستقرار لأنها تساعد في تعزيز الثقة بين المتحاربين السابقين، وتثبت استقرار الحالات بعد انتهاء الصراع، وتيسر انتقال المجتمعات من الصراع إلى الحياة الطبيعية والتنمية.

وقد اكتسب المجتمع الدولي بالفعل خبرة قيمة في هذا المجال في سياق أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، خاصة خلال العقد الماضي. وتفيدنا تلك الخبرة عبرا جمة بالنسبة للأنشطة التي يمكن أن نضطلع بها في المستقبل. وفي المرحلة الراهنة، ينبغي لنا تطوير تلك الخبرة وتدعيمها والبناء عليها. وفي هذا الصدد، تكتسي الجوانب التالية أهمية خاصة في رأينا.

أولا، الإدماج المنظم للأحكام المتعلقة بعملية نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في كل اتفاق سلام يضع حدا لصراع ما هو أمر من شأنه أن يشكل عنصرا إيجابيا إذ يساعد على كفالة احتواء الاتفاق على عدد من أركان العملية الواجب تنفيذها بالالتزام السياسي من الأطراف.

ثانيا، نرى أن اضطلاع الأمم المتحدة بتنسيق جميع أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ينبغي أن يكون محل اهتمام مستمر بالنظر إلى ترابط وتكامل عملية نزع السلاح في المناخ العام لحفظ السلام وبناء السلام.

ثالثا، نعتبر أن دعم المجتمع الدولي الكبير والمتصل يمثل ضرورة، خاصة فيما يتعلق بتوفير المهارات والموارد المالية اللازمة. وبالتأكيد ينبغي للمانحين والمؤسسات المالية الدولية الاضطلاع بدور هام هنا.

أخيرا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما دائما لمسألة الأطفال الجنود الذين أصبح تجنيدهم ظاهرة معهودة تثير القلق على نحو محزن في عدد من الصراعات المسلحة، في تجاهل للمعايير العالمية، ومع اهدار كرامة أولئك الأطفال، والاخلال بتوازن شخصياتهم والإضرار بصحتهم النفسية.

وإن مشروع البيان الذي سيتلوه الرئيس بعد لحظات باسم المجلس يعبر في رأينا عن مجمل تلك الشواغل. ولذلك نؤيده بدون تحفظ.

السيد هامر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم اجتماع اليوم الهام بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأود أن أشكر وفد ماليزيا الذي كان أول من بادر بإدراج هذا الموضوع في جدول أعمالنا.

ويعرب وفدي عن الامتنان للأمين العام على عرضه تقريره الشامل المدروس. ونرحب بوجه خاص بالاهتمام المكرس في تقريره وفي بيانه الاستهلالي لمشكلة الأطفال الجنود، بما في ذلك الطفلات المجندات.

إن ممثل البرتغال سيدلي ببيان شامل بشأن بند جدول الأعمال الهام جدا لهذا اليوم باسم بلدان الاتحاد الأوروبي و ١٥ بلدا أوروبيا تشاطر الاتحاد رأيه. وأنا أعلن تأييدي التام لذلك البيان، وبالتالي سأقصر كلامي على بعض الملاحظات الموجزة بشأن بناء الثقة والالتزام في إطار برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

أولا، فيما يتعلق بمسألة بناء الثقة، تمثل عمليات حفظ السلام في حد ذاتها مصدرا رئيسيا لبناء الثقة. والهدف البعيد المدى لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هو تعزيز الاستقرار السياسي والسلم

والأمن. إلا أن تلك البرامج كي تنجح، ينبغي أن تتوفر بداية - أي، في مرحلة نزع السلاح - درجة من الاستقرار السياسي والأمن على الأقل. وفي تلك المرحلة تسهم عمليات حفظ السلام في حد ذاتها في بناء الثقة.

ثانيا، من أجل بناء الثقة، من الضروري للغاية لجهود نزع السلاح أن تستهدف جميع الأطراف، بما في ذلك المدنيون المسلحون، وأن تدمر جميع الأسلحة التي تجمع. وإذا كان جهد نزع السلاح محدودا وعجز عن استهداف الجميع، فقد يسفر عن تجارة غير مشروعة بالأسلحة، وعن عنف وجريمة. ومن الواضح أن من شأن ذلك تقويض الثقة في العملية. وقد يتعين إشراك البلدان المجاورة في عمليات نزع السلاح، حيث أن ذلك يمكن أن يساعد في وقف تجارة الأسلحة والجريمة العابرة للحدود.

كذلك، فيما يتعلق بمسألة الالتزام، فإن أهم شرط لنجاح برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هو، بالتأكيد، إبداء جميع الأطراف المتحاربة التزاما سياسيا كاملا بعملية السلام. وهناك ثلاثة جوانب للالتزام أود تسليط الضوء عليها. أولا، ينبغي أن يلتزم المحاربون السابقون بتخطيط وإدارة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لا سيما برامج إعادة الإدماج والتدريب. وهناك دليل على أن الإشراك الفعلي للمحاربين السابقين في هذه البرامج له أثر إيجابي، من حيث التحكم في التكاليف وخفض التوتر السياسي على حد سواء.

ثانيا، يؤدي التزام المجتمع الدولي ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى إيجاد إحساس بالملكية عند تنفيذ برامج نزع السلاح وإعادة الإدماج. ومن الجلي أن توافر المعلومات الكاملة عن البرنامج وأغراضه يسهم في تنمية هذا الشعور بالالتزام.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي الالتزام بتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما يشمل عادة توفير دعم مالي سخي لها. وتوفير التنسيق الفعال لتلك البرامج يمثل وسيلة أخرى هامة يمكن للمجتمع الدولي أن يسهم بها. ويرحب وفدي بتشديد الأمين العام في تقريره على جانب التنسيق هذا.

وأخيرا، كان المجلس قد طلب إلى الأمين العام في البيان الرئاسي بشأن الأسلحة الصغيرة المؤرخ ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩، أن يعد مرشدا مرجعيا، يستخدم في الميدان، عن الوسائل السليمة بيئيا لتدمير الأسلحة. كذلك دعا المجلس الدول الأعضاء إلى تيسير إعداد ذلك الدليل. وتولي هولندا أهمية كبيرة لتدمير الأسلحة السليم إيكولوجيا بعد انتهاء الصراع. وفي هذا السياق، يسرني أن أبلغ المجلس بأن هولندا قررت التقدم بمساهمة كبيرة من أجل إعداد هذا الدليل الميداني بشأن تدمير الأسلحة.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة لتناول مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تشكل عنصرا أساسيا في الانتقال إلى السلم والتنمية المستدامين في المجتمعات بعد انتهاء الصراع.

ونعرب أيضا عن الامتنان للأمين العام على تقريره وعلى البيان الذي أدلى به أمام المجلس اليوم. لقد شدد على ضرورة تعزيز دور عمليات حفظ السلام في المساعدة على تهيئة البيئة الملائمة لنجاح برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ويرى وفدي أن مناقشة اليوم تتيح فرصة هامة للمجلس ليعيد تقييم حصيلة الجهود المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي أدمجت في ترتيبات حفظ السلام ذات الصلة، بغية كفالة عدم تجاهل العبر المستفادة في الماضي في العمليات التي تنفذ في المستقبل.

ونود أن نشير إلى أن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لو توافرت لها الظروف المؤاتية، يمكن أن تحقق بفعالية أهدافها المتعلقة ببناء السلام الفعال بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الصدد، يمكن للأمم المتحدة أن تفخر بنجاحاتها في السلفادور وغواتيمالا وموزامبيق ومؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتدل هذه الحالات بوضوح على قدرة الأمم المتحدة على تحقيق إعادة إدماج فعالة للمحاربين السابقين حينما تتخذ الخطوات الملائمة لتشمل برامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تكون واضحة ومحددة جيدا.

ومن الواضح في جهد لتوسيع سجل النجاحات هذا، أنه يجب وضع عدد من العناصر الحاسمة في الاعتبار. أولا، ينبغي النظر إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بوصفها عناصر عملية متكاملة، يولي المجتمع الدولي الاهتمام الكافي لكل عنصر منها. وهناك أدلة كافية تشير، كما يرد في تقرير الأمين العام، إلى أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يجب أن يتم تناولها على نحو شامل وأن توفير الدعم السياسي والمالي والمادي لكل مرحلة من مراحل العملية أمر ضروري لكفالة الانتقال السلمي.

ثانيا، بالإضافة إلى التوفير السريع للموارد الكافية، فإن توفر الإرادة السياسية القوية لدى الأطراف المعنية والمجتمع الدولي للاضطلاع بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مسألة لا غنى عنها. ويجب تناول المهمة الحاسمة والمعقدة المتمثلة في إعادة التأهيل والتعمير باعتبارها عملية تشمل الجميع، وتقتضي التعاون الكامل من السكان المدنيين، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، وعلى وجه الخصوص القطاع الخاص.

ثالثا، من بين أهم المعايير لنجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الحاجة إلى ضمان الاستمرار في تعريف عمليات حفظ السلام بصورة واضحة وضمان إدامة ما توفره من الحياد والشرعية والزخم السياسي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويجب أن تشمل اتفاقات نزع السلاح تحديدا واضحا لمهام عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بموافقة الأطراف المعنية، وتحديد هذه المهام بعناية في بداية مفاوضات السلام لكفالة بيئة آمنة وسليمة للمتحاربين السابقين.

رابعا، يجب على المجلس أن يراقب على نحو وثيق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي الأسبوع الماضي فقط أبلغ المجلس بأن التقدم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سيراليون بطيء وأن كمية الأسلحة التي سلمتها الجماعات المسلحة ضئيلة. ويجب على مجلس الأمن أن يواصل بعث رسالته القوية إلى الجماعات المسلحة بأن تعاونها في هذه الجهود أمر حاسم لاستعادة السلام الدائم والتنمية الاقتصادية في الأمد الطويل.

وهناك مسائل عديدة حددها تقرير الأمين العام تستحق الذكر بوجه خاص.

فتوفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مسألة بالغة الأهمية لضمان نجاح العملية. ولا تزال عملية تمويل أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من التبرعات تمثل مشكلة خطيرة في الموارد، ويميل وفدي إلى تأييد توفير التمويل في إطار الميزانية المقدرة لعملية حفظ السلام لتيسير العملية.

ومعالجة الاحتياجات الخاصة بالجنود الأطفال، بما في ذلك المجندات الفتيات، تترتب عليها آثار هامة طويلة الأمد بالنسبة لإعادة التعمير الاجتماعي والاقتصادي. وتوفير الخدمات الملائمة لتوفير الأمن والصحة والتعليم والعلاج النفسي للجنود الأطفال، وكذلك للاجئين وغيرهم من المشردين، ينبغي أن يشكل عنصرا رئيسيا في أي عملية لإعادة الإدماج.

ويوافق وفدي على توصية الأمين العام بضرورة تعيين مسؤولين عن حماية الأطفال ضمن موظفي عمليات الأمم المتحدة وضمن ولايات هذه العمليات، ونحن سعداء بالجهود المبذولة لتشمل جميع العمليات أفرادا نالوا تدريبا مناسبا في مجال القانون الإنسان الدولي وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك الأحكام المتصلة بالأطفال والمساواة بين الجنسين.

ولا تزال الرابطة الموجودة بين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتدفق الأسلحة في مناطق الصراع تمثل مجالا باعثا للقلق. وكما يظهر بوضوح من التجارب الأخيرة، لا يمكن لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن يكون فعالا إذا استمرت الأسلحة في التدفق إلى داخل مناطق الصراع. ونحن نؤيد الحاجة إلى أن يضطلع مجلس الأمن بدور أكبر في الحد من تدفق الأسلحة غير المشروعة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة، وذلك من خلال فرض حظر على توريد الأسلحة، حسب الاقتضاء، والتنسيق مع الهيئات الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة في معالجة تدفق الأسلحة غير المشروعة وتجميعها وتدميرها. ويجب على المجتمع الدولي ضمان إيلاء الأولوية في الاهتمام لمعالجة الأبعاد الاقتصادية لتدفقات الأسلحة واتخاذ التدابير الملائمة في هذا الصدد.

ويجب كذلك إيلاء العناية التامة لإعادة التعمير والتأهيل الطويلة الأمد. فهذا عنصر حاسم في تهيئة بيئة ملائمة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين على نحو كامل. ولا معنى للالتزام بأهداف السلم والأمن بدون خطة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويقتضي البحث عن السلام والتنمية بذل جهود فيما بعد انسحاب بعثات حفظ السلام، ويجب أن يضع تعزيز قدرات المجتمعات الخارجة لتوها من الصراعات في لب السلام المستدام. ولذا فإننا نؤيد فكرة نشر بعثات متابعة لمساعدة دعم التقدم المحرز في تأمين السلام الدائم والتنمية المستدامة.

ويؤيد وفدي اعتماد بيان رئاسي يركز انتباه المجتمع الدولي على أهمية عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في توطيد السلم والأمن في البلدان الخارجة من الصراع.

السيد وان (مالي) (تكلم بالفرنسية): يناقش مجلس الأمن اليوم أهمية موضوع صون السلام والأمن وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وقد وضع الأمين العام أساسا متينا لهذه المناقشة بأن قدم تقريرا شاملا عنوانه "دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم"، ونشكره عليه. وفي هذا الصدد، أود أن أدلي ببضعة تعليقات موجزة.

أولا، إن تهيئة مناخ من الثقة بين مختلف قطاعات المجتمع في بلد خارج من الصراع المسلح شرط أساسي لتحقيق السلام الدائم. وفي هذا الصدد، من الضروري تحديد إطار شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مصحوب بجدول زمني وبالوسائل التقنية والمالية لتنفيذه. كما يشكل الدور الرئيسي للأمم المتحدة في جميع مراحل العملية عنصر ضمان ودلالة على النزاهة والشرعية.

ولكن حتى يكون تدخل الأمم المتحدة فعالا، يجب أن يكون، كما أشار الأمين العام، جزءا من إطار اتفاق أو التزام بين مختلف الأطراف. وفي هذا الصدد، يستحق اقتراح الأمين العام بجعل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جزءا من ولايات عمليات حفظ السلام، الدعم الكامل من الدول الأعضاء.

ونعتقد أيضا أنه إذا كان لنشاط الأمم المتحدة أن يتمخض عن نتائج ملموسة، فينبغي حشد الخبرات في مجال نزع السلاح والموارد المالية الكافية خلال جميع مراحل العملية. وفي ذات السياق، نود أن نشدد على أهمية دور الممثل الخاص للأمم المتحدة من حيث تنسيق جميع أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالتعاون مع مختلف الأطراف، ومؤسسات الأمم المتحدة ووكالات التعاون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. ويبدو لنا كذلك أن الخبرة المكتسبة في عمليات الأمم المتحدة السابقة أو الراهنة لحفظ السلام ينبغي أن تكون بمثابة عامل مساعد في أنشطة الأمم المتحدة المقبلة.

ثانيا، إن تعاون المنظمات الإقليمية ضروري في مكافحة تدفق الأسلحة والاتجار بها. ولا شك في أن المبادرات الإقليمية بشأن انتشار الأسلحة الخفيفة، خاصة مثل الوقف الاختياري الذي أعلنته دول غرب أفريقيا، تساعد على تهيئة أحوال أكثر فعالية لمراقبة هذه الأسلحة. وبالنظر إلى اتساع مدى ونطاق هذه المبادرات، ينبغي لها أن تلقى دعما تقنيا وماليا.

ثالثا، إن مهمة إعادة إدماج المقاتلين في المجتمع المدني هي في أغلب الأحوال مهمة صعبة تستحق عناية خاصة. ويقتضي توطيد عملية إعادة الإدماج أن تؤخذ في الاعتبار الاحتياجات الإقتصادية الأساسية للمقاتلين السابقين، مثل التعليم والتدريب المهني وتمويل إعادة توطينهم.

وفي مالي كان هذا النوع من الدبلوماسية الوقائية ناجحا في أعقاب تسوية الصراع الذي عانى منه الجزء الشمالي من البلد في بداية التسعينات. والواقع أن جهود بناء السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية شملت إعادة إدماج تدريجية لأعداد من المقاتلين السابقين في القوات المسلحة وقوات الأمن في مالي وفي خدمات الدولة العامة، وكذلك التمويل الفردي أو الجماعي لمشروعات إنمائية في الجزء الشمالي من البلد. ولذلك فإن الجهود الرامية إلى بناء السلام وإنعاش النشاط الاقتصادي والاجتماعي بعد انتهاء الصراع لها نفس أهمية الجهود الرامية إلى منع الصراع أو تسويته.

ورابعا، فإن ظاهرة الجنود الأطفال تحتاج اهتماما خاصا. ونحن نتحمل مسؤولية كبرى عن هذه الظاهرة المؤسفة غير المقبولة التي يجب وضع حد لها.

وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي أن أشيد إشادة عالية بالجهود النشطة والذكية والدؤوبة التي يبذلها السيد أولارا أوتونو؛ فنحن نؤيده تمام التأييد. ونرى أنه يجب وضع برامج دولية لتوفير الدعم والمساعدة للجنود الأطفال في الأجل البعيد، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على توفير هذه الخدمات الهامة البعيدة الأجل.

وهناك عدد من الدروس التي يتعين أن نستخلصها فيما يتعلق بالمسألة قيد النظر. أولا، إنها تحفزنا على معالجة مسائل هامة من قبيل إدارة الأراضي، ونزع الصفة المركزية عنها، والتعليم، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتعزيز المجتمع المدني، عن طريق إنشاء وتعزيز الدول القائمة على حكم القانون. وثانيا، عندما تتخذ تدابير متواضعة في الوقت المناسب فبإمكانها أن تخلف أثرا إيجابيا كبيرا، وأن تعطي الأمل في تفادي وقوع الأزمات. وثالثا، قد يتمكن المجتمع الدولي عن طريق التنسيق الجيد من منع اندلاع الحروب وتهيئة ظروف تفضي إلى التنمية الاقتصادية.

والانتقال من مجتمع تدور فيه رحى الصراع إلى مجتمع تتحقق فيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو تحد رئيسي يتطلب تضامنا دوليا كبيرا. وينبغي للمجتمع الدولي إذا أن يدعم عملية تعزيز السلام وإعادة الإعمار والتنمية، حتى يحرز النجاح في عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بتنظيم استئناف المناقشة بشأن هذا الموضوع الذي بدأه مجلس الأمن في تموز/يوليه ١٩٩٩ بمبادرة من ماليزيا. واليوم، يسعنا أن نتعلم من المعلومات الجديدة التي يوفرها التقرير الأخير للأمين العام عن هذا الموضوع. ويتقدم وفد بلادي بالشكر إلى الأمين العام ويهنئه على تقريره الممتاز الذي يوفر معلومات جيدة عما تتطلبه الآن عمليات نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في سياق حفظ السلام.

إن ممثل البرتغال سيدلي بعد قليل ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والواضح أن فرنسا تؤيد ذلك البيان تمام التأييد. وأود أن أدلي بإيجاز ببضع ملاحظات في هذه المرحلة.

يتفق الجميع على أن نزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم جزء لا يتجزأ من تسوية الصراعات. بيد أن تلك المهمة لا يمكن أن تنجح في المدى البعيد - وأؤكد "في المدى البعيد" - إلا إذا تم الوفاء بعدد من الشروط. أولا، يجب تحقيق نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم عن طريق إبرام اتفاق فيما بين جميع الأطراف المتحاربة. وفرض ذلك بالقوة يعني حتما العودة إلى الحرب. وإذا لم يعط حملة السلاح الضمانات، فهل يمكن أن نتوقع منهم تسليم أسلحتهم بدون مقاومة؟ لذلك فإن الاتفاقات المبرمة بين الأطراف المتحاربة - قبل البدء بعمليات حفظ السلام - يجب أن تتضمن أحكاما محددة في هذا الصدد. ومثلما يؤكد الأمين العام في تقريره، فإن انعدام الوضوح بشأن هذه النقطة ينطوي على مخاطر ويمكن أن تترتب عليه آثار خطيرة في المستقبل.

وثانيا، في العملية ذات الأجزاء الثلاثة وهي نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فإن الجزء الثالث هو بلا شك أهم جزء بينها. ويجب ألا نخلط بين الأسباب والعوارض: فحمل السلاح هو - طريقة تتصف بالعنف - ردا على حالة من قبيل التخلف الإنمائي، أو توزيع الثروات على نحو غير عادل، والتناحر العرقي، أو القمع السياسي. وبغية إقناع المقاتلين بإلقاء أسلحتهم بصورة دائمة، والأهم من ذلك عدم حملها من جديد في المستقبل، فإن الأمر يتطلب أربع ضمانات هي: توفير السلامة الشخصية لهم؛ والمشاركة السياسية العادلة والفعالة؛ وتوفير الاحتمالات الاقتصادية الحقيقية لهم بغية تلبية احتياجاتهم واحتياجات أسرهم؛ وتوفير مركز اجتماعي لهم يساوي مركزهم كمحاربين، وهو المركز الذي يطلب منهم التخلي عنه.

ونقطتي الثانية هو أنه يجب على المجتمع الدولي أن يُبين على نحو عاجل عزمه الثابت على الإسهام في نجاح هذه البرامج، ولا سيما تهيئة مناخ من الثقة لا غنى عنه من أجل إحراز النجاح. فالتعهد الدائم للأطراف في الصراع بالوفاء بالتزاماتها يعتمد على هذا الأمر.

ونحن نعتبر أن هناك ثلاثة نهج ذات أولوية في استراتيجية لا بد أن تكون شاملة وبعيدة الأجل. وألاحظ أن الأمين العام يؤكد بحق على أن أية أنشطة في هذا المجال يجب في الواقع أن تكون شاملة وبعيدة المدى.

النهج الأول يتعلق بتكييف ولايات عمليات حفظ السلام. فعندما يُرى أنه لا بد من عملية لنزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، يجب أن تتضمن ولاية البعثة أحكاما ذات صلة. ومن الأهمية بمكان أن نفهم الأهمية التي شدد عليها الأمين العام وهي أهمية مشاركة الأمم المتحدة في العملية التي ينشئها اتفاق السلام في أبكر مرحلة ممكنة.

وثانيا، يجب أن يكون هناك تنسيق أفضل على الأرض فيما بين جميع الأطراف الفاعلة، الأمر الذي ذكره عدد من المتكلمين الآخرين. وولايات عمليات حفظ السلام التي تتضمن نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم يجب أن توزع العمل توزيعا واضحا وتوزع المسؤوليات فيما بين المنظمات وجميع الأطراف الفاعلة المعنية في تنفيذ البرنامج. وخلال مرحلة حفظ السلام، ينبغي للممثل الخاص للأمين العام في المنطقة التي تعمل فيها البعثة أن يؤكد بصورة قاطعة سلطته أو سلطتها في هذه المنطقة وينبغي أن يفهم دوره أو أن تفهم دورها بصفته منسقا أو بصفتها منسقة.

والمجال الثالث هو مجال التمويل مثلما ذكره بحق عدد من الوفود؛ فعلى سبيل المثال، تكلم ممثل المملكة المتحدة عن المشاكل التي نواجهها الآن في سيراليون. والحقيقة أن عدم توفر الموارد المالية كثيرا ما يُسبب فشل برنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم ولا ينجز البرنامج بسبب هذه المشكلة. والمؤسف بصورة خاصة أن هذه المهام - التي لا يشك أحد في أنها حاسمة من أجل بناء السلام بصورة فعالة - تعتمد غالبا على التبرعات التي نظرا لطبيعتها يصعب التنبؤ بها. وينبغي أن نبذل جهدا مشتركا يكون أكثر حزما حتى يتسنى لنا على الأقل في المراحل الأولى الاعتماد على ميزانيات عمليات حفظ السلام. ومبادرات الأمين العام فيما يتعلق بتخصيص الأموال "للمشاريع ذات الأثر السريع" ضمن الميزانيات المخصصة لعمليات حفظ السلام تستحق كل تشجيع.

والبيان الرئاسي الذي سيصدر عقب هذه المناقشة يجب أن يتضمن التزامنا المستمر والقوي بنجاح عمليات نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، خاصة في سياق حفظ السلام. وتقرير الأمين العام ساعدنا على تحديد ما تبقى من عقبات والأهداف التي ينبغي أن نبقيها نصب أعيننا. ونحن نؤيد تمام التأييد البيان الرئاسي، ونأمل دوما في تنفيذ مبادئه وتوصياته كل مرة نتناول فيها حالة من هذا النوع.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالفرنسية): ترحب كندا ترحيبا حارا بتقرير الأمين العام عن دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ونشكر الأمين العام على عمله الدؤوب الذي أدى إلى نشر هذا التحليل البنّاء العميق الذي يفسح المجال أمام كندا والأعضاء الآخرين لفهم هذا الجانب الهام من جوانب بناء السلام.

ويقدم هذا التقرير فكرة شاملة عن كثير من جوانب نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تهتم بها كندا اهتماما كبيرا. ونقدر تقديرا خاصا، ما اتسم به التقرير من صراحة في وصف أوجه القصور التي شابت هذه البرامج - في الماضي والحاضر - ونهنئ الأمين العام لأنه حول نقاط الضعف هذه، على نحو واضح ومقنع، إلى دروس يمكن أن يستفيد منها المجلس فيما يضطلع به من عمل في حالات ما بعد انتهاء الصراع. ونحن ننتظر بشغف الاقتراحات التي سيطرحها الأمين العام علينا في المستقبل بشأن هذا الموضوع ونرجو منه أن يبقي أعضاء المجلس على علم بالدروس المقبلة التي تعلمتها بعثات الأمم المتحدة.

(تكلم بالانكليزية)

لقد عملت كندا منذ زمن طويل حتى يصبح نزع السلاح وإعادة الإدماج جزءا مقبولا في لغة مشتركة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونحن نفخر بكوننا مساهمين في بعثات الأمم المتحدة التي فتحت آفاقا جديدة أمام إدماج آليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أعمال حفاظ السلام، وقد دعمنا ماليا العمل الذي قامت به وحدة الأمم المتحدة للدروس المستفادة بشأن هذا الموضوع. وقد أكدنا على الأخص على أهمية تحويل الدروس المستوعبة إلى ممارسة متبعة واستفدنا إلى حد كبير من الحكمة المستخلصة من عمل البعثات الماضية،

سواء التي تعلمناها نحن أو تعلمها غيرنا، في غرس هذه الدروس في التدريب على حفظ السلام، سواء على المستوى الوطني أو على مستوى الأمم المتحدة.

لذلك يسعدنا إلى أقصى حد أن نعرف من هذا التقرير أن هذه الدروس لم تصبح فحسب عنصرا أساسيا من عناصر التدريب على حفظ السلام، وإنما توجد أيضا الآن إرادة حقيقية من قبل الدول الأعضاء للبناء على التقدم الذي أحرز، وإدراج عدد من الشروط الهامة لضمان الأمن الإنساني ضمن الممارسة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونلاحظ على الأخص، اشتمال البعثات الأخيرة على أفراد متخصصين بالقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وقانون اللاجئين، وتضمين ولاياتها أحكاما تتعلق بالطفل والمساواة بين الجنسين، وإيفاد مستشارين لحماية الطفل مهمتهم إيلاء اهتمام خاص للأطفال المتضررين بالحروب.

ونحن نؤيد تماما رأي الأمين العام بشأن أهمية إدماج عناصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج منذ بداية اتفاقات السلاح، وعلى أهمية التنسيق بين عمليات حفظ السلام وبين الوكالات وغيرها من الهيئات ذات الخبرة في تنفيذ تلك البرامج. كما نؤيد النتائج التي خلص إليها التقرير بأن اتخاذ نهج متعدد الأبعاد فيما يتعلق ببناء السلام بعد انتهاء الصراع هو أمر حيوي للغاية. ولكي تتحقق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج النجاح فإنها يجب أن تكون جزءا من شبكة من الأنشطة تشجع على الثقة في المستقبل وتحقق صالح المواطنين والمدنيين والمقاتلين السابقين بالمثل في استمرار سيادة الاستقرار في بلادهم. وهذا يتطلب التزاما من جانب المجتمع الدولي ومن جانب الحكومات والشعوب المعنية بالعمل معا لتحسين الحكم والعدالة وحقوق الإنسان وبناء الهياكل الأساسية السياسية والمادية دعما لهذا الإصلاح. وما لم يكن هناك قبل هذا الالتزام، فإن بناء السلام بعد انتهاء الصراع سيذهب ضحية الريبة التي تتسبب في المقام الأول في حدوث الصراع والتي تتعاظم بمرور الوقت.

كثير من القضايا التي أثارها هذا التقرير تتصل بقدرة الأمم المتحدة على العمل السريع الفعال. وكما يلاحظ الأمين العام، فإنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكون على استعداد للعمل بسرعة للاستفادة من الفرص المتاحة من أجل النهوض بنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في الحالات التي تعقب انتهاء الصراع. وجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام المتسمة بالسرعة والمضمونية تضفي مصداقية على جهود المنظمة وعلى المبادرات الوطنية. ولكي يدرج المجلس نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الهادف في ولايات حفظ السلام، يتعين عليه إبداء إرادة حقيقية لبناء القدرة من أجل النشر السريع الكافي. وتنظر كندا إلى الحاجة إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بوصفها أحد الأسباب المقنعة لضمان أن تدرك جميع مكونات منظومة الأمم المتحدة إدراكا تاما حتمية توفير ولايات مناسبة لعمليات حفظ السلام للعمل في حالات الصراع وفي الحالات التي تعقب انتهاء الصراع بالإضافة إلى الموارد الضرورية للاضطلاع بمهامها المتزايدة التنوع. ونحن نتطلع إلى إجراء دراسة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وسنعمل على تشجيع الفريق الذي سيجري هذه الدراسة على بحث هذه المسائل والبناء على النتائج التي خلص إليها الأمين العام في تقريره.

إن الحاجة إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يشتد الإحساس بها في عمليات بناء السلام الذي لا تسنده سوى ثقة هشة من جانب مقاتلين أضناهم القتال. وهي فرصة لا تلوح إلا قليلا وإمكانيات اقتناصها لا تبقى سوى ثوان معدودة. لذلك يجب أن يكون هدفنا اقتناص الفرصة ما أن تسنح وأن نلزم أنفسنا تماما منذ البداية بهذه البرامج وبعمليات السلام التي تفتح الطريق أمامها. وفي الوقت الحالي، توجد حالات نزاع متعددة في العالم قد تتطلب مبادرات شاملة لنزع السلاح والتسريح على وجه السرعة. وفي اعتقادنا أن هذا التقرير يشكل وسيلة ممتازة لتوضيح طريق العمل أمام المجتمع الدولي لأنه يتناول دور الأمم المتحدة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع في هذه الظروف.

السيد كوشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): ترحب أوكرانيا بمناقشة اليوم بشأن دور الأمم المتحدة في نزع سلاح وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في ظروف حفظ السلام كمتابعة منطقية لعدد من المناقشات العلنية التي عقدها مجلس الأمن في السنتين الماضيتين بشأن مسألة بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

ووفدي يشكر الأمين العام على إعداد تقرير شامل حقا يتضمن تقييمات وتعاريف واقتراحات بالغة القيمة بشأن المسألة قيد نظرنا. وإذ نضع في اعتبارنا البيانات التي أدلت بها أوكرانيا في المناقشات السابقة في المجلس بشأن موضوعات وثيقة الصلة وما يتسم به تقرير الأمين العام من شمول، فسوف اقتصر على مجرد الإدلاء ببضعة تعليقات وملاحظات.

من المعترف به عموما أن الانخفاض النسبي في تواتر الصراعات المسلحة بين الدول في حقبة ما بعد الحرب الباردة قد جعل الأمم المتحدة تركز بشكل أكبر على الصراعات الداخلية العديدة. ونتيجة لذلك أدى تطور حفظ السلام بالأمم المتحدة إلى ظهور مجموعة جديدة من العمليات ذات ولايات متعددة الوظائف لمساعدة المجتمعات التي مزقتها الحروب على الانتقال من الصراعات العنيفة إلى المصالحة والتعمير الاقتصادي والتنمية الديمقراطية.

وعلى مدى العقد الماضي بدأت الأمم المتحدة في التعامل بشكل فعال مع مشكلات نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتراكمت لديها خبرة قيمة في هذا المجال من خلال عشرات من عملياتها لدعم السلام في جميع أنحاء العالم. وقد أسهمت أوكرانيا في هذه الجهود الجماعية الدولية، بمشاركتها في عدد من عمليات الأمم المتحدة وبعثاتها في إطار الولايات المتعلقة بنزع السلاح والتسريح والإدماج في أنغولا، وكرواتيا، وغواتيمالا. ويخدم ممثلو أوكرانيا حاليا في بعثات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وكوسوفو وطاجيكستان. وبعد فترة قصيرة، سينضم ممثلونا إلى العاملين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية.

إننا نعتبر نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم أحد أهم العناصر الحيوية لضمان تقدم عملية السلام بأسرها في المجتمعات التي عصفت بها الصراعات. وخلافا للجهود الأساسية الدولية المبذولة في أعقاب انتهاء الصراعات، فإن أنشطة نزع السلاح والتسريح والإدماج تتصل اتصالا مباشرا بجانب إنساني بالغ الحساسية من جوانب عملية السلام، يشمل المقاتلين السابقين والسكان المتضررين كافة.

ومن الواضح أن نجاح أو فشل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بأسرها، أو بعناصرها المنفردة، يؤثر تأثيرا حاسما في استمرار تقدم جهود السلام صوب التوصل إلى الحل النهائي للصراعات، وإصلاح آثارها. ونتفق مع الأمين العام في وجهة النظر التي أعرب عنها في الفقرة ٣ من تقريره في الوثيقة S/2000/101، بأنه

"يمكن أن يكون لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أهمية رمزية وسياسية تفوق أهمية مجموع هذه العناصر".

حتى إذا كان تحقيقها بالكامل متعذرا.

وفي نفس الوقت، لا شك في أن أطراف الصراع نفسها هي التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونوافق تماما على وجهة نظر الأمين العام حول

"ضرورة وضع الأساس الذي يستند إليه كل برنامج ناجح لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في اتفاق السلام الذي ينص على إنهاء الصراع". (المرجع نفسه، الفقرة ١٣)

وفي هذا السياق، أعتقد أن الصراع في كوسوفو يمكن أن يكون مثالا إرشاديا على العواقب السلبية لغياب هذا الأساس. ونرى أنه لو كان اتفاق السلام، بما ينص عليه من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قد أبرم من جانب أطراف الصراع في كوسوفو، لكانت نتائج عملية السلام الحالية برمتها، وبخاصة تسريح جيش تحرير كوسوفو، أفضل إلى حد كبير.

ولهذا، يحبذ وفد بلادي فكرة إدراج النصوص التي تحدد التزامات أطراف الصراع بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في اتفاقات السلام. وفي هذا الصدد، نتطلع أيضا إلى أن ندرس بعناية استعراض الدروس المستفادة من تجارب نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي أعدته مؤخرا إدارة عمليات حفظ السلام وعممته قبل دقائق.

لا تزال مشكلة آثار الصراعات المسلحة على الأطفال تسبب لأوكرانيا شاغلا هائلا. وقد روعتنا قراءة ما جاء في تقرير الأمين العام من أن هناك اليوم ما يقدر

بـ ٣٠٠ ٠٠٠ طفل مجندين في صراعات مسلحة في مختلف أنحاء العالم. وتشجب أوكرانيا بشدة، مرة أخرى، جميع أعمال العنف الموجهة ضد الأطفال في الصراعات الدولية والداخلية، والممارسات الرهيبة لاستخدام الأطفال أدوات في الحرب.

وفي ظل هذه الخلفية، نوافق على التقييمات والمقترحات التي أوردها الأمين العام في تقريره عن نزع سلاح الجنود الأطفال، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم. ويرحب وفد بلادي على وجه خاص بالمبادرة الجديدة من جانب الأمانة العامة بإدراج منصب مستشار حماية الطفل في عمليتين من عمليات الأمم المتحدة: في سيراليون وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومما لا شك فيه أن هذه الممارسة يجب أن تصبح دائمة في جميع عمليات الأمم المتحدة، في الحاضر والمستقبل، لدعم السلام.

ومما يثلج صدرنا أنه جرى في كانون الثاني/يناير الماضي، في إطار الفريق العامل ذي الصلة، إكمال مشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن تورط الأطفال في الصراع المسلح. وتحبذ أوكرانيا دخول هذه الوثيقة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، فمن شأنها أن تعزز بقوة الحماية القانونية للأطفال المجندين.

وفي إطار نزع السلاح، نؤيد فكرة قيام البلدان المساهمة بقوات بإنشاء قاعدة بيانات عن خبراء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأوكرانيا على استعداد للمشاركة في هذا العمل بتقديم قائمة بالمرشحين المطلوبين.

ونظرا للآثار المباشرة لتدفق الأسلحة غير المشروعة على عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإنني أود أن أذكّر المجلس مرة أخرى بمبادرة أوكرانيا بعقد اجتماع للخبراء الدوليين من البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة، بغية إيجاد آلية فعالة لمنع قيام المستخدمين النهائيين بإعادة بيع الأسلحة إلى أطراف ثالثة.

ولا يزال وفد بلادي مقتنعا بالدور الأساسي للأمم المتحدة بوصفها منسقا وواضعا للمبادئ التوجيهية لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي يمكن أن تستكمل أيضا بجهود المنظمات الإقليمية.

ختاما، أود أن أعرب عن تأييد وفد بلادي لمشروع البيان الرئاسي، الذي سيعتمده المجلس بعد فترة قصيرة. ويحدونا الأمل في أن تسهم هذه الوثيقة، فضلا عن مناقشتنا اليوم، في تدعيم قدرات الأمم المتحدة في مجال بناء السلام بعد انتهاء الصراع بقدر أكبر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لبنغلاديش.

أود أن أشكر الأمين العام على البيان الممتاز الذي أدلى به هذا الصباح، وعلى تقريره الشامل عن دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

إن نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم على نحو فعال يعزز بناء السلام بعد انتهاء الصراع ويعمل على استدامة السلام. وتجرى بصفة متزايدة إناطة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بتيسير عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وتوافق بنغلاديش على مقترحات الأمين العام بشأن الطرق التي يمكن لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تدعم وتعزز بها عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ولكن، إذا كان للأمم المتحدة أن تضطلع بدور مساعد في هذا المضمار، فيجب على الأطراف أن تتحلى بالإرادة السياسية للالتزام بالسلام، ويجب أن يوضع أساس هذه العملية في اتفاقات السلام التي تنص على إنهاء الصراع. ويجب أن تنص اتفاقات السلام على مسؤوليات الأطراف المشتركة في العملية، وأن تضع استراتيجيات وإطارات زمنية عريضة. ونتفق مع الأمين العام على أنه يجب تمثيل الأمم المتحدة في مفاوضات السلام حيثما جرى توخي دور للأمم المتحدة في حفظ السلام.

ثمة شرط مسبق ثان لنجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهو كبح تدفق الأسلحة في حالات ما بعد انتهاء الصراع. فإذا استمر تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دون هوادة إلى أيدي المتحاربين، فلن ينجح نزع السلاح على الإطلاق. ويجب

على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا لتحقيق هذا الهدف، بحيث يضمن أن الأطراف عندما تكون منخرطة في محادثات حول السلام لا تقوم في الوقت نفسه بالاستعداد لاستئناف الحرب.

وتعتقد بنغلاديش أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يمكن أن تكفل نجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عن طريق تيسير سلامة وأمن مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وجمع الأسلحة والذخائر والتخلص منها، والقيام بأنشطة إزالة الألغام، وتهيئة بيئة من الثقة، وإعادة بناء الهياكل الأساسية التي تضررت بالحرب، ومنع انتهاك اتفاقات السلام.

وتحقيقا لهذه الأهداف، يجب أن تكون لعمليات حفظ السلام مهام محددة بوضوح في ولاياتها، ويجب أن تكون لديها الوسائل الكافية، بما فيها القدرة على الردع، والتدريب، فضلا عن الأفراد المناسبين للاضطلاع بهذه المهام. ويجب أن تتناسب الموارد المقدمة لعمليات حفظ السلام مع ولاياتها، وينبغي الأخذ بطرق مبتكرة لعلاج مسألة التمويل. ويجب كذلك التوفيق بين جهود عمليات حفظ السلام وجهود الوكالات والمنظمات الأخرى المشاركة، والتنسيق على نحو أكبر بينها، لكي توجه جهود إعادة الإدماج بأسلوب شامل.

ومن تجربتنا في بنغلاديش بشأن علاج هذه المسألة بنجاح، توصلنا إلى اقتناع بأنه لا يمكن تحقيق نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم على نحو فعال إلا باتخاذ نهج شامل. واتفاق السلام الذي أبرم عام ١٩٩٧، فيما يتعلق بأراضي تل تشيتاغونغ، في جنوب شرقي بنغلاديش، نص على الاستقلال الذاتي للمنطقة، وكلف بوضع خطط لإعادة الاستيطان، وعالج مسألة إصلاح الأراضي، وكفل تمويل برامج للتنمية هيأت أسباب الرزق وأنشأت وظائف للمقاتلين السابقين، وضمن أمن من وضعوا أسلحتهم جانبا. إن نجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يسَّر للمنطقة المرور بتجربة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أثير مسألة أخرى هامة. نجد من المشجع أن الاحتياجات الخاصة للجنود الأطفال، وبصورة أعم، جميع الأطفال المتضررين بالحرب، قد اعترف بها مجلس الأمن وأنه يجري ترتيب الآليات المؤسسية داخل عمليات حفظ السلام من أجل التصدي لها. والجهود التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام، أولارا أوتونو، كانت مفيدة جدا في هذا الصدد. إلا أن احتياجات المقاتلات السابقات من النساء لم تعالج بالعجالة التي تستحقها. ومما بعث على الارتياح لدينا فعلا أن المجلس أصدر بيانا إلى الصحافة بشأن حالة النساء في حالات الصراع المسلح، وذلك أثناء اليوم العالمي للمرأة في بداية هذا الشهر. وكان ذلك أول إشارة واضحة على قلق المجلس، الذي يقدم دعما قويا للعمل الذي تضطلع به عملية بيجين + ٥. وأننا نحث الأمين العام على أن يبقي هذه المسألة موضع اهتمامه. وأستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس. المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل الجزائر. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يسعدني بصورة خاصة أن أتكلم أمام المجلس باسم الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، في وقت اضطلعتم فيه، سيدي الرئيس، بواجباتكم الهامة بتميز وبراعة وتواضع. وأود أن أهنئكم تهنئة خالصة وأن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لسفير الأرجنتين على ترؤسه أعمال المجلس بنجاح.

وأود كذلك أن أهنئ الأمين العام على التقرير الشامل المعروض على المجلس وعلى البيان الهام الذي أدلى به صباح هذا اليوم.

إن المناقشة التي اتخذتم، سيدي، زمام مبادرة تنظيمها في مجلس الأمن بشأن مسألة بناء السلام بعد انتهاء الصراع عموما، وبشأن جوانب نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خصوصا، جاءت حسنة التوقيت بصورة خاصة، ويحدونا الأمل أن تكون مفيدة، إذ أنها تجري في وقت يضطلع فيه أميننا العام، انطلاقا من إدراكه للتعقيدات المتزايدة التي تكتنف عمليات حفظ السلام، بمبادرة إنشاء فريق للنظر في هذه المسألة ككل. وهي مسألة تتجاوز أهميتها الإطار الصارم لحفظ السلام، بقدر ما تؤثر في الفترة الزمنية التي تستغرقها تسوية الصراع والعودة المتدرجة إلى السلام والاستقرار.

وما برح مفهوم حفظ السلام يتطور باستمرار ويتغير بصورة متدرجة في السنوات الأخيرة بالنسبة لانتشار العمليات التي تتضمن قوات الأمم المتحدة ومواردها والطريقة نفسها التي تفهم من خلالها هذه العمليات لأن نطاقها أخذ يتوسع ليشمل جوانب جديدة نسبيا، مقارنة بالطريقة التي كنا ننظر فيها إلى هذه المسألة قبل فترة ليست طويلة.

وتكمن أسباب هذا التطور، أولا وقبل أي شيء، في الطابع المتغير للصراعات حيث يطلب إلى المجتمع الدولي أن يتدخل فيها. وطيلة عشر سنوات تقريبا، كانت معظم الصراعات والأزمات داخلية، وكان طابعها في الغالب فيما بين الأعراق، واتسمت بارتكاب مجازر على نطاق واسع وبتدفقات اللاجئين. وإذ وجدت الأمم المتحدة غائبة في رواندا والبوسنة والهرسك وفي أماكن أخرى، فإنه لم يعد بوسعها بعد اليوم أن تسمح لهذه التطورات بأن تجري دون عقاب.

وعلاوة على ذلك، وفي الوقت الذي يقتصر فيه دور الأمم المتحدة في الصراعات الناشبة داخل الدول على الفصل بين الأطراف المتحاربة، والفصل بينها، والإشراف على فض الاشتباك بين القوات المعنية والإشراف على تنفيذ الهدنات، ففي حالة الصراعات الداخلية، يجب أن تكون ولاية قوات الأمم المتحدة ذات نطاق أوسع، ونتيجة لذلك، أكثر تعقيدا. ولا يتعين عليها الآن أن تفصل بين الأطراف المتحاربة، بل أنه يتعين عليها أن تزيل العوامل التي قد تؤدي إلى استئناف الأعمال القتالية. والخبرة المكتسبة في هذا المجال في السنوات الأخيرة تقودنا إلى التسليم بأن ولاية عمليات حفظ السلام يجب أن تتضمن الآن عناصر لبناء السلام بعد انتهاء الصراع بغية منع استئناف الأعمال العدائية. وتتضمن هذه التدابير نزع أسلحة القوات والميليشيات التي لا يعترف بها كقوات شرعية، وجمع الأسلحة التي حصل عليها المقاتلون السابقون بصورة غير مشروعة، وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع.

وعلاوة على ذلك، حتى لو كانت الصراعات التي تواجه الأمم المتحدة ذات طابع داخلي، فإنها تتضمن العديد من الأطراف المؤثرة في المحيط المباشر للبلد المعني بل وخارج المنطقة نفسها، مما يزيد من صعوبة معالجة هذه المشاكل وتسوية الصراعات وتولد في بعض الأحيان مخاطر على قوات الأمم المتحدة التي يجري وزعها.

وإن ازدياد معارضة بعض البلدان المشاركة في عمليات حفظ السلام، ولا سيما في أفريقيا، قد أدى إلى زيادة مشاركة المنظمات الإقليمية. بل إن هذا يزيد من حدة مشكلة العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمات حفظ السلام الإقليمية مقابل خلفية مشكلة تمويل العمليات والقدرات المادية والسوقية والعسكرية للمنظمات الإقليمية في مجال الاضطلاع بدورها الجديد.

وفي تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٠، المعنون "دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم"، فإنه يفوض في تفاصيل عديدة بشأن غرض هذه الأنشطة وأهميتها المحتملة بالنسبة لإدارة عمليات حفظ السلام في المستقبل، ومن ثم بالنسبة لجميع الجهود الرامية إلى صنع السلام وتسوية الصراعات. وإننا نشعر بالامتنان الشديد للأمين العام على تحليله، وهذا التحليل، استنادا إلى الخبرة التي اكتسبتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، يقدم لنا مجموعة من الأدوات المفيدة والأساسية للحصول على فكرة أفضل بشأن طريقة تنظيم عمل الأمم المتحدة في هذا المجال بصورة أكثر فعالية. وهذه العناصر تتصل بجوانب هامة مثل تنسيق الجهود التي تبذل في هذه العملية، وتعبئة الموارد، وبناء القدرات لموظفي الأمم المتحدة وإنشاء بيئة دولية ومحلية تفضي عموما إلى هذا العمل.

وبناء السلام بعد انتهاء الصراع يتجاوز الإطار الضيق لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لأنه يتضمن السعي إلى إيجاد حلول منصفة يعول عليها وذات مصداقية للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقع في صلب هذه الصراعات نفسها. ولذا فإن ذلك يتطلب عملا طويل الأجل، يزاوج بين الإرادة السياسية الفعلية على المستوى المحلي، ودعم المجتمع الدولي على المستوى الإقليمي.

ولا توجد أية جدوى من وقف أصوات السلاح وإنشاء سلام نسبي غالبا ما يحافظ عليه من خلال وجود قوات حفظ السلام المحايدة فحسب، ما لم نعمل بشجاعة وحسم في الوقت نفسه على مهاجمة الأصول

نفسها للصراع ونحاول أن نتصدى للأسباب بطريقة مناسبة.

وعليه، وكما أوضح الأمين العام بجلاء في تقريره عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، فإن العديد من الصراعات في الدول المستقلة حديثا يبدو أنه جاء نتيجة الفقر المدقع، الذي يوفر مرتعا خصبا لا لنمو وتغذية التعصب والعنف فحسب، ولكن للاستيلاء على السلطة بالقوة، وغياب الديمقراطية وما ينجم عن ذلك من انعدام آفاق التغيير الديمقراطي: وعندما ترافق ذلك عوامل خارجية، فإن هذا يؤدي أحيانا إلى اندلاع الصراع.

ويجب أن يكون بناء السلام بعد انتهاء الصراع جزءا من نهج جديد بصورة متزايدة استنادا إلى أنشطة حفظ السلام التقليدية، ويجب أن يكون مترافقا ببرنامج طموح لبناء السلام يقوم على استئناف الأنشطة الاقتصادية، والمساعدة الانتخابية، وإعادة تأهيل المؤسسات العامة، وإنشاء جيش وطني متكامل وتمثيلي، وأحيانا، عقد مؤتمرات إقليمية.

وهذا الإجراء من جانب الأمم المتحدة لا يمكن أن ينجح بوضوح إلا إذا كان الإطار الداخلي، وفي نهاية الأمر الإقليمي، مواتيا. وهذا يعني أنه يجب أن تكون هناك أولا مصالحة وطنية حقيقية، وهذه في حد ذاتها يجب أن تكون نتيجة تسوية سياسية تفاوضية قائمة على اقتسام السلطة وتعزيز الممارسات الديمقراطية. ويعني أيضا أن دعمها، عندما تكون دول مجاورة مشاركة في العملية، يكون مستحبا، إن لم يكن ضروريا.

يجب علينا أن نسلم بأن الحقائق على الطبيعة أكثر تعقدا، والحالة أكثر صعوبة على السيطرة، ولا سيما فيما يخص نزع سلاح المقاتلين السابقين، حيث يثير عدم توفر الثقة، الذي تزكيه سنوات الحرب وعدم توفر الإرادة السياسية للتعاون من جانب زعماء المتمردين، في كثير من الأحيان مشاكل لا يمكن حلها.

والمشاكل التي يواجهها برنامج نزع السلاح والتسريح المتعلق بمتمردي يونيتا في أنغولا في سياق بروتوكول لوساكا كانت السبب الرئيسي لاستئناف الأعمال العسكرية بين تلك الحركة وقوات الحكومة الأنغولية وبالتالي انسحاب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا من البلاد، الذي حدث في شباط/فبراير ١٩٩٩. لقد استخدمت يونيتا بالفعل عملية السلام لتبني قدرتها العسكرية ولتبدأ الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة الجديدة. وبالإضافة إلى هذا، فإن الأسلحة التي سلمتها قوات السيد سافيمبي في إطار برنامج نزع السلاح كانت في كثير من الأحيان قديمة عفى عليها الزمن، وعلى أية حال، نسبة ضئيلة جدا من تلك الأسلحة سلمت بالفعل إلى الأمم المتحدة. ومن الواضح، أنه في حالة أنغولا، لم تكن مراقبة ومتابعة هذا الجانب من اتفاقات السلام فعالتين أو شاملتين.

إن المشاكل الكثيرة التي تواجه عملية نزع سلاح متمردي الجبهة الموحدة الثورية في سيراليون وتسريحهم حاليا في إطار بعثة الأمم المتحدة في سيراليون دليل على المشاكل التي تواجهها الأمم المتحدة في الميدان. وخلال الاجتماع العام للمجلس يوم ١٣ آذار/ مارس الماضي، كان من الثابت بوضوح أن قوات الجبهة الموحدة الثورية ورئيسها، السيد سانكوه، على وجه الخصوص غير متعاونين في تسليم جميع أسلحتهما إلى بعثة الأمم المتحدة بموجب برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج، على النحو المتفق عليه في اتفاق لومي للسلام المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩. بل على العكس من ذلك تماما، فإن كمية، ونوعية، وطبيعة الأسلحة على وجه الخصوص التي سلمتها عناصر الجبهة الموحدة الثورية - وهي في بعض الحالات مجرد ذخيرة وقنابل يدوية - تؤدي إلى الاعتقاد بأن الأسلحة الحقيقية لا تزال في أيدي الحركة، انتهاكا للاتفاقات المبرمة.

فيما يخص سيراليون، أود أن أتناول مسألة الجنود الأطفال. إن تسريحهم وإعادة إدماجهم يجب أن يوضعا محل الاعتبار الخاص لأنهم ضعاف جدا وبسبب المعاناة الخطيرة التي عانوا منها في وقت الحرب. ولحسن الحظ أننا شهدنا في السنوات الأخيرة تجارب إيجابية، على سبيل المثال، فيما يخص عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، أو مؤخرا جدا، في إطار بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي كلتا الحالتين، فإن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي أدى في موزامبيق إلى إقامة جيش وطني وأدى في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى إعادة هيكلة جيش كان قائما من قبل، كان ناجحا في مجموعه، ومكّن، إلى حد كبير عملية السلام والمصالحة من إحراز تقدم

حقيقي، كما مكّن البلدان المعنية من أن تعود تدريجيا إلى حالة من السلم والاستقرار

وفي كلتا الحالتين، احترام أطراف الصراع لالتزاماتها قطع شوطا كبيرا نحو كفالة نجاح العملية، حتى مع كون العملية التي بدأتها في جمهورية أفريقيا الوسطى البعثة المشتركة بين دول أفريقيا لمراقبة تنفيذ اتفاقات بانغوين وتلتها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، لم تكتمل تماما.

في كوسوفو، التصميم الذي أبداه المجتمع الدولي والموارد الهائلة التي وفرت مكنت من تحقيق نزع سلاح مقاتلي جيش تحرير كوسوفو وفتحت الطريق أمام جهد دولي لبناء السلام والعودة إلى التطبيع في تلك المنطقة. وفي هذه الحالة بالتحديد، كما قلت من قبل، استخدمت موارد سياسية وعسكرية وإنسانية كبيرة وقطعت شوطا كبيرا نحو تيسير العمل الميداني، حتى وإن كانت حملة نزع السلاح لم تكتمل تماما، كما أوضحت المصاعب التي واجهت الأمم المتحدة في الأسابيع الماضية.

ونحن نأمل أن تبدي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية نفس التصميم في ذلك البلد. وبمقتضى اتفاق لوساكا فإن تسريح ونزع سلاح حوالي عشر حركات مسلحة، مذكورة بالتحديد في الفقرة ٩-١ من الاتفاق ينبغي أن يوليا اهتماما خاصا بسبب ما يترتب عليهما من مردودات فيما يتعلق بمتابعة العمليات. ويجب أن يقوم كلا الطرفين في اتفاق لوساكا، عن طريق اللجنة العسكرية المشتركة، والأمم المتحدة عن طريق بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدور نشط للتأكد من تسريح تلك الجماعات المسلحة، المنتشرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة - ومن تنفيذ أحكام الاتفاق المتعلق بها.

وفي هذا الخصوص، لا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا البالغ نتيجة التدهور الأخير في الوضع العسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وندعو رسميا الأطراف المعنية إلى أن تحترم احتراما تاما إطلاق النار والتزاماتها بموجب اتفاق لوساكا من أجل كفالة التمييز التام السريع لاتفاق ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩.

وينبغي أن تبذل نفس الجهد الأطراف الكونغولية لتنفيذ الاتفاق، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى تتحقق عملية إقامة جيش وطني متكامل ومعاد البناء، في ظل ظروف طبيعية وأن يتم ذلك في وقت معقول. وتقديم المجتمع الدولي مساعدة مالية سيكون دون شك ضروريا حتى تنفذ العملية ويجري الإسراع بها.

إن ما يجعل عمليات نزع السلاح في جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر صعوبة كون الوضع في البلاد متعلقا بمشكلة إقليمية ودولية ستكون موضوع مؤتمر للأمم المتحدة في عام ٢٠٠١: التوزيع غير المشروعة للأسلحة الصغيرة وأيضا، في بعض الحالات، مسألة انتهاك حالات حظر توريد الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن.

إن انتشار الجماعات والعصابات المسلحة في منطقة البحيرات الكبرى جعله ممكنا في السنوات الأخيرة توفير كميات هائلة لا يمكن السيطرة عليها من الأسلحة. والدروس المستفادة من التجربة الأخيرة تبرز صعوبة إحراز تقدم حقيقي في مجالي التسريح ونزع السلاح إذا لم يسيطر على التدفقات غير المشروع للأسلحة، التي تزيد التوتر وتمكن الجماعات المتنافسة المختلفة من إعادة تسليح أنفسها وإعادة بناء إمكاناتها لشن الحرب.

ولذلك من الأساسي أنه بالإضافة إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار بعثة منظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي أن يجري النظر في مسألة التوزيع غير المشروع للأسلحة في منطقة البحيرات الكبرى استنادا إلى نهج إقليمي وأن تكون فعالية حظر توريد الأسلحة الذي يفرضه المجلس على مجموعات في المنطقة محل رقابة وتحسين مستمرين.

إن تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا، تتعلق بمشكلة حاسمة أبرزتها التجربة الأخيرة: تمويل إعادة إدماج المقاتلين السابقين. وهذه المرحلة الثالثة من العملية - بعد التسريح ونزع السلاح - وبالرغم من أهميتها وأثرها الحاسم على نجاح جهد بناء السلم بعد انتهاء الصراع كله، لم تتناول حتى الآن بشكل مناسب على أساس مستمر.

ومما يؤسف له أن تمويل هذه البرامج وعلى وجه الخصوص الجانب المتعلق بإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني، يعتمد على صناديق استئمان خاصة وعلى نداءات دولية. والطابع الذي لا يمكن التنبؤ به الخاص بهذه الصناديق يتناقض مع أهمية جهد التمويل الشامل الذي يبذل في سياق عملية حفظ السلام، بالنظر إلى أن تمويل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يمثل مبلغا صغيرا نسبيا بالمقارنة بالموارد الشاملة الملتزم بتوفيرها.

وفي رأينا، تستحق هذه الحالة مناقشة متعمقة بشأن كيفية إدماج تمويل تلك البرامج في ميزانيات حفظ السلام كقاعدة عامة، خاصة فيما يتعلق بعنصر إعادة الإدماج. وبمجرد معالجة مشكلة إيجاد التمويل، يمكن حينئذ تنفيذ هذه البرامج البالغة الأهمية وفقا لخطة محددة سلفا وإكمالها بمنح المحاربين السابقين في البرامج إمكانية إعادة الاندماج حقيقة في المجتمع المنتج.

وبعد هذا العرض المختصر نسبيا، أود أن أشرك المجلس في بعض الملاحظات التي آمل أن تفيده في مداولاته.

أولا، إن إدراج برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عمليات حفظ السلام ينبغي أن يتم على أساس نهج واضح ومتضافر يشمل سلطات البلد المعني بوصف ذلك جزءا من جهد بناء السلم بعد انتهاء الصراع. ولا يمكن اتخاذ تدابير نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلا داخل إطار برنامج أوسع وكجزء من استراتيجية فعالة وطموحة لبناء السلم. إن تلك التدابير، ذات الطابع التنفيذي أساسا التي تهدف إلى منع استئناف الأعمال العدائية ينبغي أن تكون جزءا من رؤية أكثر عالمية تعالج الأسباب الحقيقية للصراع.

ثانيا، فإن هذه الرؤية الشاملة تتطلب على الأقل شرطين أساسيين. أولا، ينبغي قيام أطراف اتفاق السلام أو وقف إطلاق النار بتنفيذ نزع السلاح والتسريح وأن يكون ذلك عن طريق التعاون المباشر مع بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلم التي ينبغي أن تكون لها ولاية واسعة النطاق بما فيه الكفاية لتمكينها من الاضطلاع بمهامها.

ومن بعد ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لإعادة الإدماج، بالنظر إلى الأسباب التي أوردناها هنا، وينبغي لذلك أن يمول في المستقبل عن طريق موارد بعثة الأمم المتحدة والكف عن تمويله استنادا إلى التبرعات التي تتسم إلى حد بعيد بعدم القدرة على التنبؤ بها وكثيرا ما تقصر عن متطلبات العمليات. ويظل من المفهوم أن ممارسة إنشاء الصناديق الاستئمانية الخاصة ينبغي أن تستمر، إلا أن تلك الصناديق ينبغي أن توفر مساعدة إضافية للجهد الرئيسي.

ثالثا، فإن قيام المؤسسات المالية الدولية، خاصة البنك الدولي، بتعبئة الموارد المالية والتقنية الكافية ينبغي تشجيعه ومواصلته باطراد لكفالة دعم تلك المؤسسات الكبير لجهود المجتمع الدولي. والبرامج والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة - مثل برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية - ينبغي أن تواصل الاضطلاع بدور هام في توفير الخبرة الفنية والموارد، في الوقت الذي تسعى فيه إلى تحسين تنسيق أنشطتها.

وأخيرا، فإن إدراج عناصر بناء السلم بعد انتهاء الصراع في ولايات عمليات حفظ السلام لا ينبغي أن ينظر إليه بوصفه مجرد تدبير عملي لدعم جهد حفظ السلام ولمنع انتشار الصراع أو تجدد الحرب.

وفي حين أن الضرورات العملية والحاجة إلى اتخاذ قرارات سريعة تعني أن مجلس الأمن يجب أن يتولى دورا قياديا، ينبغي أن نشير إلى أن أنشطة بناء السلم ليست من اختصاص مجلس الأمن وحده ولا يمكن أن تكون كذلك. فالجمعية العامة لها دور رئيسي هنا. ونشير إلى أنه، خلال المناقشات التي عقدت استجابة للمقترحات التي وردت في "ملحق خطة السلام" لعام ١٩٩٥ للأمين العام، أعلنت أغلبية واضحة من الدول الأعضاء أنها تؤيد إحالة تلك الأنشطة للجمعية العامة. بيد أنه، لأسباب عملية وأسباب أخرى تتعلق باحترام امتيازات واختصاصات كل من هيئات الأمم المتحدة، يجب إشراك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في كل مرة تتعلق فيها مسألة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومع مطلع هذه الألفية الجديدة، فإن الرسالة العالمية للأمم المتحدة تترسخ وتتعزز على نحو مطرد، مما يعطي المنظمة أنشطة ومهام أوسع لتضطلع بها خدمة لمجتمع الدول. إن بناء السلم بعد انتهاء الصراع، بالنظر

إلى تنوع المهام والأنشطة التي يتضمنها، يجب أن ينفذ في سياق سياسي وفي ظروف عملية مثلى حتى يكون فعالا. ويتطلب ذلك السياق، من جملة أمور، التعاون الكامل والمستمر من الأطراف المعنية، وبالطبع، من المنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد، فإن منظمة الوحدة الأفريقية على استعداد ليس للإسهام وحسب، ولكن أيضا لإعلان التزامها.

ومهما كانت أهمية تلك الشروط، فهي لا ينبغي أن تكون على حساب عنصر آخر لا يقل أهمية عنها، ألا وهو الاحترام الثابت والصارم لاستقلال وسيادة الدول المعنية في تلك العمليات. وتلك المبادئ مكرسة بوضوح في الميثاق الذي يحكم منظمتنا. وبعثات الأمم المتحدة، بإبدائها لذلك الاحترام، ستحظى بمزيد من الدعم في جميع أرجاء العالم وستكتسب، بفضل تلك المشروعية وذلك الدعم، مصداقية وفعالية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

في هذه المرحلة، أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي غواتيمالا وكولومبيا يطلبان فيهما دعوتهما للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهما الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد روزنتال (غواتيمالا) والسيد أوكازيونس (كولومبيا) المقعدين المخصصين لهما إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل جنوب أفريقيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، يا سيادة الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة اليوم.

ونحن الذين نأتي من قارة أثخنتها الصراعات والذين رأينا المآسي الإنسانية الهائلة بسبب الصراعات، نقدر أيما تقدير عقد هذه الجلسة بشأن نزع السلاح والتسريح والإدماج. وبالنسبة لنا، هذه مسألة هامة تستحق أن توليها هذه الهيئة اهتمامها الكامل لعدد من الأسباب.

أولا، إن نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بعد الصراعات عملية تفرض على نحو متزايد متطلبات وتحديات على عمليات حفظ السلام، مما يجعل من الضروري أن نقوم بإعادة تحديد دور ونطاق العمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الوقت الراهن في مجال حفظ السلام. وفي هذا الصدد، تعتقد جنوب أفريقيا أنه لم يعد من المجدي بأي شكل الإصرار على اعتماد نهج لعمليات حفظ السلام لا يتضمن، حسب الاقتضاء، عنصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فذلك من شأنه أن يضعف نشاط حفظ السلم بالنسبة للتحديات الفعلية في الميدان.

ثانيا، فإن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يثبت كل يوم أنها عملية ضرورية لتثبيت استقرار حالات ما بعد الصراع ولمنع تجدد الصراع على مستوى الصراع داخل الدول وعلى المستوى الإقليمي على حد سواء، وبالتالي فهي تمثل أداة هامة في صون السلم والأمن الدوليين. ومن ثم من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى النظر في إدماج عنصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في مرحلة مبكرة، حيثما أمكن ذلك. وعدم وجود برامج حاسمة ومناسبة التوقيت لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لابد أن يكون له تأثير سلبي على قدرة الأمم المتحدة على إنهاء الصراع بالفعل ومنع تكراره. وقد شهدنا في أرجاء العالم أن هذه التأخيرات والافتقار إلى العمل الحازم بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يطيل أمد الاستقطاب، مما يجعل منع الصراع في الوقت اللازم وإدارته وتسويته أكثر صعوبة.

ثالثا، إن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج توفر جسرا هاما في الانتقال من مرحلة توقف

القتال إلى السلام المستدام، وذلك لتوحيدها بين الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا يُظهر الحاجة إلى الكف عن التنظير بشأن ما ينبغي أن تكون عليه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عندما تكون شعوبنا، كما قال الأمين العام،

"محتاجة إلى التزام حقيقي ودائم بمساعدتها على إنهاء دورات العنف، ووضعها على طريق آمن نحو الازدهار".

بل إن جهودنا ينبغي أن تركز على ضمان أن تكون هناك ولايات محددة بوضوح وأن تتوفر لها الموارد الكافية عندما يراد الاضطلاع ببرامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ومن المستصوب أن تسند إلى الأمم المتحدة بالكامل المسؤولية عن كفالة نجاح برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولهذا فإن جنوب أفريقيا تعتقد على نحو راسخ أنه ينبغي لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من أجل حصولها على الشرعية السياسية وبغية تيسير تنفيذها في الوقت المناسب، أن تُرسَّخ بقوة في اتفاقات إنهاء الصراع. وينضم وفدي إلى الدعوة إلى ضرورة أن تظهر الأطراف المعنية بتعزيز الاستقرار بعد انتهاء الصراع الإرادة السياسية اللازمة، وذلك من خلال التزامها بالسلام. ومما له أهمية قصوى أن تحترم الأطراف الالتزامات التي تعهدت بها لدى التوصل إلى اتفاق السلام وأن تمتثل لها.

كذلك يجب على القادة السياسيين أن يلتزموا التزاما حقيقيا بالمصالحة من خلال اتخاذ تدابير عملية لبناء الثقة تبرهن على هذا الالتزام. وفي هذا الصدد، ينبغي جعل ضمان أمن المقاتلين السابقين الذين قرروا إلقاء أسلحتهم جزءا أساسيا من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك الاحتياجات الخاصة بالأطفال، وعلى وجه الخصوص الجنود الأطفال، وكذلك النساء والمسنين. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار دائما القرار الصعب الذي يتخذه المقاتلون السابقون أولئك وحالة الضعف التي يضعون أنفسهم فيها. فزملاؤهم السابقون الذين لم يتخذوا القرار الشجاع بإلقاء أسلحتهم يعتبرونهم في أغلب الأحيان خونة. ولذلك فإنهم يمكن أن يصبحوا ضحايا لاخوانهم وأخواتهم السابقين في السلاح أثناء انتظارهم إعادة الإدماج في مناطق المخيمات.

وبسبب اتساع نطاق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتعقيدها وهشاشتها، فإنها تتطلب أيضا دعم المجتمع الدولي كي تنجح. وفي هذا الصدد، يوصي وفدي بأن تُبذل جميع الجهود لإشراك المؤسسات الأخرى غير التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فهذه المهمة الهائلة لم تعد الأمم المتحدة قادرة على مواجهتها بدون مساعدة الآخرين.

وتقرير الأمين العام المعروض علينا عن دور نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يوفر أساسا مفيدا يمكن أن نبدأ عليه عملنا بشأن الموضوع المعقد. وتضع جنوب أفريقيا قيمة كبيرة لهذا التقرير الذي يقدم لنا تعريفا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار بيئة حفظ السلام، ويقدم كذلك مقترحات عملية عن كيف يمكن لآلية الأمم المتحدة أن تعزز ذلك سعيا وراء أنشطة أكثر فعالية للأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وبناء السلام.

ونعتقد أيضا أن الاقتراح الذي قدمته اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التي اختتمت اجتماعاتها مؤخرا يوفر مقترحات عملية بشأن هذا الموضوع. وينبغي متابعة توصيتها بأن تصوغ الأمانة العامة الدروس المستفادة من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي أسهمت إسهاما قيما في إحلال السلام والاستقرار الإقليمي.

ختاما، يتطلع وفدي إلى عقد الاجتماع غير الرسمي للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، الذي سيعقد في وقت ما خلال هذه السنة، حسبما ورد في تقرير اللجنة الأخير. ونرى أنه ينبغي للجنة أن تركز على هذا الموضوع، الذي يقع في إطار ولايتها، باعتبارها المحفل الوحيد للأمم المتحدة المكلف بإجراء استعراض شامل لمسألة عمليات حفظ السلام بكاملها ومن جميع جوانبها. ونعتقد أن الآراء المعرب عنها في هذه الجلسة ستساعد على تحديد نهجنا الذي نتخذه ليس إزاء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فحسب، ولكن إزاء بقية المسائل المتصلة بحفظ السلام كذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل البرتغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مونتيرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وأعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، وكذلك آيسلندا وليختشنتاين، البلدان المنتميان إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

إن الاتحاد الأوربي يشيد بمجلس الأمن، تحت قيادتكم سيدي الرئيس، على عقد اجتماع رسمي بشأن هذا الموضوع الهام، موضوع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سياق حفظ السلام.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن امتنانه للأمين العام على البيان الذي أدلى به صباح اليوم وعلى التقرير الممتاز الذي أعده عن دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، استجابة لطلب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي الصادر في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، عقب المناقشة المفتوحة المعقودة في نفس اليوم عن هذا الموضوع. ويسعدنا أن نلاحظ أن مجلس الأمن والأمين العام يوليان العناية اللائقة لمعالجة هذا الموضوع الهام خاصة في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي هذا الصدد، يشير الاتحاد الأوروبي أيضا إلى تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، المعتمد في ١٠ آذار/ مارس ٢٠٠٠ الذي سيصدر عما قريب، والذي ينوه بتقرير الأمين العام هذا ويعالج بعض الموضوعات المتصلة ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن تقرير الأمين العام يقدم استعراضا شاملا لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والدور الذي تلعبه هذه البرامج في تهيئة الأحوال لإحلال السلام الدائم وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، والدور الذي يمكن أن تضطلع به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القيام بهذه الانشطة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بوجه عام الأهداف المحددة في التقرير ويحث على أن يتابع مجلس الأمن وإدارات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة، وكذلك من المنظمات الأخرى والدول الأعضاء، التوصيات الواردة في التقرير بصورة ملائمة.

وكما يشير الأمين العام، يمكن لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن تمثل فرصة سانحة يُحتمل أن تضيع إذا لم يعمل المجتمع الدولي بسرعة وبقوة على تقديم الدعم السياسي اللازم والموارد الكافية إلى الأمم المتحدة للمتابعة الميدانية لتنفيذ الولاية الصادرة عن مجلس الأمن. ومن الطريف أن جميع هذه النقاط أعيد تأكيدها في اللجنة الخامسة صباح اليوم، في دورتها المستأنفة.

وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، شأنها شأن الأنشطة الأساسية الأخرى التي تكمل جهود عمليات حفظ السلام، يجب أن تدرج بصورة فعالة في عمليات حفظ السلام المتعددة الجوانب عند إصدار ولاياتها. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أيضا أن أكثر الوسائل فعالية لضمان ذلك أن تحدد هذه البرامج في اتفاق السلام الذي يهيئ لإنهاء الصراع. وهذا من شأنه، كما أشار الأمين العام، أن يكفل الوضوح والتنفيذ الحسن التوقيت للبرامج وبناء الثقة بين الأطراف. ودور مجلس الأمن في هذا الصدد هو إبراز الأهمية المنسوبة لهذه البرامج، بدعوته إلى توفير الخبرات والموارد اللازمة.

وحسبما هو مطلوب، فإن الأمين العام أولى اهتماما خاصا في تقريره لمشاكل الجنود الأطفال. ولدى التصدي لهذه المسألة، يجب أن نضع نصب أعيننا تحقيق مصلحة هؤلاء الأطفال على أفضل وجه. وبتحديدنا لوجود الجنود الأطفال منذ البداية في اتفاقات السلام، وبمعالجة شواغلهم في تنفيذ برامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، مثلما يقترح الأمين العام، نكون ماضين نحو تحقيق هذا الهدف، لا سيما في الأجل البعيد. وما من شيء يمكن كسبه من إنكار وجودهم وإدامة الظروف التعيسة التي يعيشون في ظلها، الأمر الذي لا ينذر إلا سوءا في تحقيق السلام الدائم.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تمام التأييد توصيات الأمين العام فيما يتعلق بالجنود الأطفال في برامج نزع

سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، خاصة فيما يتعلق بتعزيز أداء حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة في تلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال، ويرحب بالسياسة المعلنة التي تقتضي أن تتضمن جميع العمليات أفرادا مدربين تدريبا مناسبا في القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالأطفال وبنوع الجنس. ويشاطر الاتحاد الأوروبي أيضا الأمين العام توصيته بأن ينظر نظرة شاملة وبعيدة الأجل إلى عملية تسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم، وهذا يُشكل الجانبين الاجتماعي والاقتصادي للمشكلة.

ولقد حدد الأمين العام تحديدا مفيدا السبل التي يمكن لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تُساعد في تنفيذ عمليات نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وبناء على الطابع النزيه والشرعية الدولية اللذين تتصف بهما عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بإمكانها أن تضطلع بدور حاسم في تنفيذ برامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم عن طريق بناء الثقة والائتمان، وعن طريق بعث الشعور بالأمان، وعن طريق الإبقاء على الزخم، وعن طريق توجيه الخبرات.

ويُبين التقرير بوضوح كيف يُشارك حفظة السلام بنشاط في عملية نزع سلاح المقاتلين - من رصد اتفاقات وقف إطلاق النار والفصل بين القوات إلى الإشراف على مواقع نزع السلاح، ومن الاستيلاء على الأسلحة التي تم تسليمها إلى تدمير الأسلحة، والتصدي لمشكلة تدفقات الأسلحة إلى منطقة الصراع. ويتعين عليهم أيضا أن يضطلعوا بدور في رصد تسريح القوات والتحقق منه، وفي توفير الأمن للأفراد الذين تم إيواؤهم. ويمكن لحفظة السلام الذين ينفذون عملية إعادة الإدماج أن يساعدوا المقاتلين السابقين على الانتقال إلى ديارهم، وعلى توزيع "الصرر" عليهم للسماح للجنود السابقين ببدء حياتهم المدنية.

بيد أن الأمين العام على حق أيضا في إشارته إلى أنه ولئن كانت عمليات حفظ السلام تضطلع بدور حاسم، فإن النجاح النهائي لعملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم تتطلب جهودا متضافرة بعد انسحاب عملية حفظ السلام المتعددة التخصصات. ومن الضروري إذا أن نفكر تفكيرا عميقا في كيفية تنفيذ العملية، وتحديد دور عملية حفظ السلام بوضوح، وتوفير الموارد الضرورية لها، وكفالة استمرار العملية بعد انتهاء ولاية حفظ السلام. وإلى جانب تلك الأهداف، من الضروري أن نجري تنسيقا فعالا للجهود المبذولة من أجل نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، سواء في المقر أو في الميدان، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية الهامة بالنسبة لتنفيذ هذه الأنشطة. والمثال الواضح على هذا النهج - الذي يتطلب بطبيعة الحال التكيف مع الظروف - هو أنشطة الأمم المتحدة في موزامبيق، مثلما تبينه الإشارات الواضحة للأمين العام عن إحراز النجاح هناك.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى النتائج التي يُحرزها عمل وحدة الدروس المستخلصة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام بشأن وضع مجموعة مبادئ ومبادئ توجيهية لنزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

وفي سياق الدعم الواسع النطاق الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لعمليات السلام وأنشطة بناء السلام، فقد قدمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اسهامات مالية ودعما لبناء القدرات، الهدف منها، في جملة أمور، تنفيذ برامج تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي سيراليون.

وفيما يتعلق بنزع سلاح المقاتلين، يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبرى على المشاكل الخاصة التي يسببها تزايد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها على نحو يثير الجزع. ولقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ نهجا مشتركا للعمل حيال الأسلحة الصغيرة بغرض تحقيق توافق في الآراء في المحافل الإقليمية والدولية المناسبة بشأن المبادئ والتدابير الضرورية بوصفها أساسا للنهج الإقليمي لحل المشكلة، وصكوكا دولية تتعلق بالأسلحة الصغيرة. ويواصل الاتحاد الأوروبي سعيه الحثيث من أجل تحقيق هذا النهج ويتطلع بصفة خاصة إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبها، في صيف عام ٢٠٠١.

ويتخذ الاتحاد الأوروبي أيضا إجراءات محددة لتقديم المساعدة المالية والتقنية لبرامج ومشاريع تتعلق

بمشاكل الأسلحة الصغيرة، ولا سيما في البانيا وكمبوديا وموزامبيق، وننظر في اتخاذ إجراء محدد في مناطق أخرى أيضا. ويقدم الاتحاد الأوروبي كذلك المساعدة من أجل الوقف الاختياري لانتاج الأسلحة الصغيرة الذي تنفذه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سعيا منها إلى منع الانتاج غير المشروع للأسلحة الصغيرة والاتجار بها، وكفالة جمع هذه الأسلحة وتعطيلها.

وثمة أداة قيّمة في هذا المجال هي مجموعة المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها بتوافق الآراء هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في نيسان/ابريل ١٩٩٩ بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح مع التركيز الخاص على تعزيز السلام. وتتضمن المبادئ التوجيهية توصيات محددة لجمع الأسلحة وتحديدها والتخلص منها وتدميرها، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتحويل المرافق العسكرية. وهي تتناول المعايير المطلوبة لوضع برنامج ناجح ومنظم تنظيما جيدا من أجل تسريح المقاتلين فضلا عن اتخاذ تدابير لإدماجهم الفعال في المجتمع المدني. ويمكن لهذه المبادئ التوجيهية أن تساعد المجتمع الدولي، فضلا عن المناطق والمناطق دون الإقليمية والبلدان المتضررة مباشرة، في هذا المجال، وينبغي الاعتماد عليها في إنشاء ولايات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل أو لعمليات الوقاية. وفي هذا السياق، ننوه أيضا بأهمية التوصيات التي أصدرها فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي التوصيات المحددة التي تقدم بها الأمين العام في تقريره بغرض تعزيز دور عمليات الأمم المتحدة حفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وبغية مساعدة الأمم المتحدة في توفير الخبرة الضرورية للقيام بهذه المهام الصعبة، يؤيد الاتحاد الأوروبي توفير قاعدة بيانات عن نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإدراج هذه المجالات في برامج التدريب الوطنية لحفظة السلام. ومن شأن هذا أن يساعد على التغلب على الصعوبات التي تعترض الأمم المتحدة أحيانا في تحديد خبراء ومدربين لنزع السلاح ذوي خبرة من أجل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وينبغي إيلاء اهتمام كبير أيضا لمسألة تقديم الحوافز من أجل نزع السلاح، ومن أجل تدمير الأسلحة ورصد تهريب الأسلحة على الصعيد الإقليمي والتخلص منها، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية لتدفقات الأسلحة. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي خاصة بعمل مجموعة الدول المهتمة ومبادراتها. فتلك المجموعة تؤيد إنشاء مشاريع ملموسة لنزع السلاح بصورة عملية، بما في ذلك نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتعمل كمحفل لتبادل المعلومات حول الدروس المستخلصة في هذا الميدان. والمبادرة تحظى بدعم الأمين العام.

وفيما يتعلق بعملية التسريح، يؤكد التقرير بحق على أهمية إعطاء دور سياسي قوي لمسائل حفظ السلام وتوفير موارد مستفيضة لها، بما في ذلك القدرة على الردع. ويتفق الاتحاد الأوروبي مع الأمين العام على أن برامج تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم تحتاج إلى أرضية مالية صلبة، وإلى اتخاذ تدابير خاصة تتعلق بالجنود الأطفال. ويدعو الاتحاد الأوروبي الأمين العام إلى أن يستكشف، في جملة أمور، مع الدول الأعضاء والبنك الدولي مجموعة من الخيارات الممكن اعتمادها، وتقديم توصيات مفصلة عن هذا الموضوع حسبما يلزم.

ويمكن لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تضطلع أيضا بدور هام، مثلما يذكر الأمين العام، في وضع هياكل أساسية مادية وسياسية واجتماعية تلزم لتنفيذ برامج إعادة الإدماج بنجاح. وفي هذا الصدد، فإن أنشطة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في بناء المؤسسات وإجراء الانتخابات وحقوق الإنسان والنظام القضائي، بما في ذلك الشرطة، هي أنشطة حيوية.

ونظرا للمسؤولية الملقاة على عاتق إدارة عمليات حفظ السلام عن عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، فإن التنسيق داخل الأمانة العامة ومع الوكالات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات الإقليمية والهيئات الحكومية الدولية، والبرامج الثنائية والمنظمات غير الحكومية، هو تنسيق ضروري لنجاح نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وينبغي مواصلة تعزيزه. وفي المجال نفسه، فإن تعزيز سلطة الممثل الخاص على جميع كيانات الأمم المتحدة أمر طيب للغاية وينبغي زيادة تعزيزه عن طريق تعيين منسقين مقيمين بوصفهم نوابا لرؤساء البعثات.

وهذا التقرير هو تقرير هام وسيعمل على تطوير القدرة الحيوية للأمم المتحدة على نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة دمجهم. وحل الصراعات للأجل البعيد في خطر، وهذه الأنشطة هي ثمن بخس نسدده إحلالا للسلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل النرويج. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): من كوسوفو إلى الكونغو، ومن سيراليون إلى تيمور الشرقية يتعاظم الدور الهام الذي تؤديه مهمة نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإدماجهم في عمليات الأمم المتحدة للسلام.

ولذلك تود النرويج أن تحيي مجلس الأمن، وأن تحييك سيدي الرئيس، على الدعوة لعقد هذا الاجتماع الرسمي، وأن تشكر الأمين العام على التقرير الممتاز المتعلق بالموضوع. ونود أيضا أن نشيد بوفد ماليزيا لما بذله من جهد. وتؤيد النرويج تأييدا تاما أهداف وتوصيات الأمين العام.

في أعقاب الصراع المسلح، لا سيما الصراعات الداخلية، يعد اتخاذ نهج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أمرا ضروريا للوقاية من تكرار اللجوء إلى العنف. ويوفر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جسرا يوصل من وقف الأعمال القتالية إلى إرساء السلم المستدام باشتماله على أهداف سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية. وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يجب ألا تركز على برامج التسريح القصيرة الأجل فحسب، وإنما ينبغي أن تصبح جزءا لا يتجزأ من عملية أطول أمدا لمصالحة الطوائف المتقاتلة في الماضي وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع، مع التركيز الخاص على الجنود الأطفال وغيرهم من الجماعات الضعيفة.

ومن الضروري للغاية أن يتمتع مسؤولو الأمم المتحدة وغيرهم ممن يشاركون في عمليات التحقق من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالدراية المتعمقة بجميع الآليات المشاركة في هذه العملية. وقد قامت الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى والبلدان بعمل ممتاز في مجال تعزيز التعليم والتدريب في هذا المجال. وتعد الدراسة التي أعدتها وحدة الدروس المستفادة عن نزع السلاح والتسريح والإدماج في بيئة حفظ السلام من بين أهم الإسهامات في هذا الجهد. ويسعد النرويج أن تتاح لها الفرصة لدعم هذه الدراسة وستشارك في متابعتها.

ويتصل أحد الجوانب الهامة بأمن المقاتلين السابقين الذين امتثلوا لدعوة الأمم المتحدة بإلقاء أسلحتهم. وهو اختيار صعب بالنسبة لكثيرين، فرفاقهم الذين لم يتخذوا هذا القرار الشجاع ينظرون إليهم في الغالب على أنهم خونة. ومن ثم، فقد يصبحون ضحايا للعدوان ليس من جانب أعدائهم السابقين فحسب، وإنما من جانب رفاقهم في السلاح أيضا. ولتجنب حالة يعاقب فيها من يمتثل لطلبات الأمم المتحدة في واقع الأمر، ينبغي أن يصبح توفير الأمن للجنود الذين ألقوا سلاحهم جزءا لا يتجزأ من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ويشكل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسوء استخدامها والإفراط في تكديسها مجالا للقلق الشديد فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، فمعظم الصراعات المعاصرة تخاض بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ ويجري ازدراء القانون الإنساني الدولي، ويجري استهداف المدنيين والعمليات الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات. إن إحكام السيطرة الواجبة على مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو تدميرها بعد انتهاء الصراع من شأنه التخفيف من وطأة هذه المشكلة. وتقدم النرويج الدعم لفرادى الدول، والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف التي تطلب المساعدة في مجال برامج جمع الأسلحة وتدميرها. وفي هذا الصدد، تقدم النرويج الدعم للصندوق الاستئماني المعني بجمع الأسلحة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يوفر التنمية للمجتمعات في مقابل ما يسلمونه من أسلحة. وفضلا عن ذلك، من الأهمية بمكان إدماج نزع السلاح وتدمير الأسلحة كعنصر من عناصر التسوية السلمية وإعطاء عمليات السلام ولايات واضحة في هذا الخصوص.

ويشكل تمويل أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تحديا جوهريا للمجتمع الدولي فضلا عما يمثله له من مسؤولية فالافتقار إلى الدعم المالي يمكن أن يقوض جهود تنفيذ السلام. وستواصل النرويج توفير

مستوى عال من المساهمات الطوعية لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال. وتنوي حكومتي زيادة مساعدتها أيضا لجهود بناء السلام في سيراليون وغيرها من الأماكن، لا سيما في أفريقيا، تمشيا مع مشاركتنا الكبيرة القديمة العهد في تلك المنطقة. وكما قال الأمين العام والمتكلمون الآخرون، تشعر النرويج بالتشجيع إزاء تجربة موزامبيق وتود أن تشيد بالأمم المتحدة وحكومة موزامبيق للجهود الناجحة التي بذلت.

وكما بين الأمين العام، فإن إعادة الإدماج تشكل جزءا معقدا بصفة خاصة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ودعم المجتمع الدولي للخطط الوطنية الرامية لتحقيق المصالحة والتعمير والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأمد هو أمر جوهري من أجل إقناع المقاتلين السابقين بالانضمام إلى المجتمع المدني ومن ثم تحقيق السلام الدائم. وترى الحكومة النرويجية أن محاربة الفقر والتخلف تتسم ببالغ الأهمية لاتقاء نشوب الصراعات وتكرارها. وينبغي لمجتمع المانحين الدولي أن يتابع نداء الأمين العام من أجل زيادة المساعدة الإنمائية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات العنيفة. وحكومتي ملتزمة بمواصلة جهود النرويج في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوباياشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية الثناء عليك، سيدي الرئيس، لمبادرتك بعقد هذا الاجتماع للنظر في سبل ووسائل تعزيز جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولا يمكن المبالغة في وصف أهمية هذه العملية، نظرا لأنها مفتاح الوقاية من تكرار الصراع ولأنها تعبد الطريق لبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

ويشعر وفدي بالامتنان للأمين العام لإعداده التقرير المستفيض الملهم المعروض علينا؛ ونحن نشارك تماما في القلق المعرب عنه فيه. واليابان بوصفها أحد المساهمين ماليا في الدراسة التي أجرتها وحدة الدروس المستفادة، تشعر بالارتياح بوجه خاص لأن كثيرا من العناصر المتضمنة في تقرير الوحدة قد أدرجت في تقرير الأمين العام. كما يسعدنا أن نلاحظ أن التقرير يتضمن كثيرا من التوصيات التي قدمها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة برئاسة السفير دونواكي من اليابان.

ومن بين الطائفة العريضة من الموضوعات التي يشملها التقرير، أود أن أركز ملاحظاتي على ثلاثة منها - وهي الحاجة إلى قدر أعظم من التنسيق، والحاجة إلى معالجة قضية الأطفال الجنود، وطرق كفالة الحصول على موارد مالية كافية.

والنقطة الأولى مسألة التنسيق. وكما ورد في التقرير، فإن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عملية معقدة، ومتعددة الأبعاد، فهي تشمل أطرافا متنوعة، كالفصائل المتحاربة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية. وإن التنسيق بين الأطراف المختلفة أمر ضروري لنجاح هذه العملية. ومن وجهة نظر المقاتلين السابقين، على سبيل المثال، فإن قرار التعاون مع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أمر صعب في حد ذاته، ولهذا، فالأمر متروك للمجتمع الدولي لكي يضمن وجود آلية معدة إعدادا جيدا، ومنسقة، ويعتمد عليها، لدعم هذا القرار.

وتحقيقا لهذا الهدف، لا بد من تحسين التنسيق على مستويات ثلاثة: داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبين الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها بما فيها مؤسسات بريتون وودز - وفي الميدان. وأود التركيز، في هذه المستويات الثلاثة، على الحاجة إلى التنسيق في الميدان، فهو المستوى الذي تلتقي عنده جميع الأطراف في نهاية المطاف وتواجه فيه مباشرة المقاتلين السابقين الذين يجب نزع سلاحهم، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم في المجتمع.

وللممثل الخاص للأمين العام دور تنسيقي له أهمية خاصة يضطلع به. وتعلمنا التجارب السابقة أنه عندما ينتقى الممثل الخاص انتقاء جيدا ويعطي السلطة والموارد الواجبة، يتعزز التنسيق في الميدان، مما يزيد من فرص النجاح زيادة كبيرة. ولهذا، نود أن نؤكد ضرورة أن يكون الممثل الخاص شخصا مؤهلا تأهيلا عاليا، وأن يكون قادرا، وأن يعطى، أو أن تعطى، السلطة الكافية للاضطلاع بدوره، أو بدورها، بفعالية.

والنقطة الثانية تتعلق بقضية الجنود الأطفال. ويوافق وفد بلادي على وجهة نظر الأمين العام بأن هذه المسألة تتطلب انتباها خاصا في جميع مراحل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فالأطفال أساس أي بلد ومستقبله، والاحتياجات النفسية والبدنية الخاصة لمن استخدموا جنودا يجب تلبيتها إذا كان للبلد أن يحقق السلام الدائم.

وفي هذا السياق، يرحب وفد بلادي بتعيين مستشارين مؤخرا لحماية الأطفال في عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون، وفي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أن نشجع الأمين العام على استعراض عمليات الأمم المتحدة الأخرى لحفظ السلام لكي يحدد الحالات التي يلزم فيها تعيين مستشارين لحماية الأطفال.

وأود في هذه المناسبة أن أكرر موقف حكومة اليابان، وهو أنه يجب ألا يستخدم الأطفال الذين لم يبلغوا سن الـ ١٨ في الأعمال القتالية بأي حال من الأحوال. وتؤيد اليابان بشدة مشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، الذي اعتمده فريق عامل منبثق عن لجنة حقوق الإنسان، في كانون الثاني/يناير.

والنقطة الأخيرة لي تتعلق بالموارد المالية اللازمة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، رغم أنني أدرك أن المسائل المالية تتناولها أيضا محافل أخرى ذات صلة في المنظمة. وكما أشار الأمين العام، فإن الموارد تقدم لأنشطة نزع السلاح في إطار عمليات حفظ السلام من خلال الأنصبة المقررة في الميزانية لهذه العملية بصفة عامة، بينما تقدم الموارد لأنشطة التسريح وإعادة الإدماج من خلال الإسهامات الطوعية. ويدرك وفد بلادي أن الممارسة الجارية لاستخدام موارد من صناديق استئمانية تتكون من إسهامات طوعية لهذه الأغراض ممارسة لها ما يبررها. والواقع أن اليابان اسهمت بمبلغ ٩٦٠ ٠٠٠ دولار في الصندوق الاستئماني لدعم جهود الأمم المتحدة المتعلقة بحفظ السلام في سيراليون، لكي يستخدم، على وجه القصر، لغرض نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ورغم أن صيغة الصندوق الاستئماني هذه، بفضل مرونتها قد أثبتت فائدتها، فإننا نعترف بأن توفير الموارد اللازمة من الأنصبة المقررة في الميزانية من شأنه أن يعزز الاستقرار المالي لأية عملية.

ومراعاة لهذه الاعتبارات، أود أن أؤكد أن اليابان، وهي مسؤولة عن ٢٠ في المائة من الأنصبة المقررة في الميزانية لجميع عمليات حفظ السلام، على استعداد للنظر في اقتراح قدمه الأمين العام في تقريره بدراسة كيفية تمويل أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تقوم بها عمليات حفظ السلام.

ختاما، أود أن أؤكد مرة أخرى الأهمية التي يعلقها وفد بلادي على المناقشة التي نجريها اليوم في مجلس الأمن. وأضيف أن نواحي الانشغال التي أعرب عنها المجلس في جلسته السابقة بهذا الشأن، في تموز/يوليه من العام الماضي، والنقاط التي أثارها الأمين العام في تقريره، تتفق تماما مع الموقف الذي يدعو إليه وفد بلادي في محافل أخرى في الأمم المتحدة، مثل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، واللجنة الأولى، واللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأرجو أن تتأكدوا، السيد الرئيس، من أن اليابان ستشارك مشاركة فعالة في النظر في هذه القضية، ولن تألوا جهدا في تعزيز فرص إنجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ما زال عدد من المتكلمين مدرجة أسماؤهم في قائمتي ونظرا لتأخر الوقت وبموافقة أعضاء المجلس، أنوي أن أعلق الجلسة الآن.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.